العلاقات المصرية – التركية منذ العام ٢٠١٤

م.م مروة سلمان حسن

تاريخ الاستلام ٢٠٢٤/٣/٢٨ تاريخ القبول ٢٠٢٤/٦/١٢ تاريخ النشر ٢٠٢٤/١٠/٣٠

الملخص:

مصر و تركيا هما أكبر دولتين في الشرق الأوسط، وشرق البحر الأبيض المتوسط، وتملك كلتاهما موقع جغرافي واستراتيجي مهم ، إذ تتوزع أراضي تركيا بين قارتي آسيا وأوروبا، و تمثل حلقة وصل بينهما كما تشرف على أهم بحار ومضائق العالم كالبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود ومضيقا البوسفور والدردنيل، وهي مركز مهم لنقل الطاقة إذ انها تجاور أهم الدول النفطية في العالم مثل العراق، و روسيا، وايران، كذلك مصر فتقع أراضيها بين قارتين هما آسيا و افريقيا، إذ تمثل شبه جزيرة سيناء الشطر الآسيوي منها، وتشرف على بحار مهمة هما البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر اللذين تفصل بينهما قناة السويس وهي أقصر طريق بحري بين أوروبا، و دول المحيط الهندي، وغرب المحيط الهادئ وهي أكثر القنوات الملاحية استخداماً حول العالم، كما تتقاسم الدولتان التفوق العسكري في منطقة الشرق الأوسط، إذ تنتزع كلتاهما المراتب الأولى في المنطقة، كما تصنفان من بين أقوى عشرين دولة عسكرياً في العالم، وتعد تركيا فاعلاً رئيساً وثاني اهم قوة عسكرية في حلف الشمال الاطلسي، ومن حيث الكثافة السكانية، تأتي مصر، وتركيا أيضاً ضمن الدول العشرين الأكثر سكاناً في العالم، وتشكلان معاً نصف إجمالي سكان الشرق الأوسط برمته، وتحتل الدولتان مكانة مهمة في قلب العالم الإسلامي، إذ تحتضن مصر مؤسسة الجامع الأزهر الشريف، أهم جامعة إسلامية في العالم، و واحدة من أهم أدوات القوة الناعمة المصرية،

فيما كانت تركيا موطناً لآخر خلافة إسلامية زهاء أربعة قرون، وشكلت أهمية هذين البلدين في المنطقة حافزاً للتنافس الشديد بينهما للعب أدوار أكبر في صنع القرار السياسي، وإدارة التحالفات، وطبيعة النظم في الشرق الأوسط.

الكلمات المفتاحية:

مصر ، تركيا ، غاز شرق المتوسط، الإخوان المسلمين، اردوغان، ليبيا.

Abstract:

Egypt and Turkey are the two largest countries In the Middle East and the eastern Mediterranean, and they both have an important geographical and strategic location, as Turkey's lands are distributed between the continents of Asia and Europe and represent a link between them. It also oversees the most Important seas and straits of the world, such as the Mediterranean Sea, the Black Sea, and the Bosphorus and Dardanelles Straits, whichh are An important center for energy transfer, as it Is adjacent to the most important oil countries in the world, such as Iraq, Russia, and Iran. Likewise, Egypt Is located between two continents, Asia and Africa, as the Sinai Peninsula represents the Asian part of it, and overlooks two Important seas, the Mediterranean Sea and the Red Sea, whichh separate them. The Suez Canal Is the shortest sea route between Europe and the countries of the Indian Ocean and the Western Pacific Ocean, and It is the most used navigation channel around the world. The two countries also

share military superiority In the MIddle East region, as they both occupy first places In the region. They are also classified among the twenty most powerful countries militarily In the world. Turkey Is a major actor and the second most Important military force In NATO, and in terms of population density, Egypt and Turkey are also among the twenty most populous countries In the world, and together they constitute half of the total population of the entire Middle East, and the two countries occupy an important place In the heart of the Islamic world, as Egypt is home to the Al-Azhar Mosque Foundation, the most important Islamic university In the world and one of the most important tools of Egyptian soft power, while Turkey was home to the last Islamic caliphate for nearly four centuries, and the importance of these two countries In the region constituted an Incentive for intense competition between them to play greater roles In political decision-making and management Alliances and the nature of regimes in the Middle East.

Key words:

Eegyp, Türkiye, Eastern Mediterranean gas, the Muslim Brotherhood, Erdogan, Libya.

المقدمة:

تشهد العلاقات المصرية –التركية توتراً و عدم استقرار منذ أكثر من عشر سنوات خلت، جاءت كنتيجة طبيعية لزخم الأحداث والتطورات غير المتوقعة التي مرت بها منطقة الشـرق الأوسـط، ومما لاشـك فيه فإن تركيا ومنذ هيمنة حزب العدالة

والتنمية على مقاليد الحكم في العام ٢٠٠٢، وفشل محاولاتها المتعاقبة للحضور داخل اروقة الاتحاد الأوروبي قد توصلت في العام ٢٠٠٨ لحقيقة مفادها أن الثقل الدبلوماسي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط لا يقل اهمية عن أوروبا، وقد وصف مهندس السياسية الخارجية التركية احمد داوود أوغلو الشرق الأوسط بانه العمق الاستراتيجي لبلاده الذي يشكل إلى جانب البلقان، و القوقاز (المناطق القارية القريبة) التي كانت فيما مضى نواة الإمبراطورية العثمانية التي من الممكن أن تعيد من خلالها إحياء حلم العثمنة الجديدة وتفرض سيادتها على الأراضي ذاتها التي كانت جزءاً منها تأريخيا، وحجز موقع لها في منطقة تشهد تكالب حاد واستقطاب منقطع النظير لآديولوجيات متضادة.

وانطلاقاً من ذلك نجد أن تركيا تندفع بمشروع واضح المعالم والمواقف تجاه مصر التي تعد اكبر دولة عربية تحظى بمكانة مهمة في الشرق الأوسط لا يمكن تخطيها، و تتمتع بوجود كبير في افريقيا، وهي الحليفة للغرب والسائرة بخطوات سلام محدودة مع إسرائيل.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من اهمية الدولتين موضوع البحث، هذه الأهمية التي يمكن أن نلمسها من حجم الارتداد الكبير والتأثير الواسع الذي تحدثه علاقة الدولتين سلباً وايجاباً ليس على مستوى البلاد العربية فحسب، وإنما على مستوى الإقليم وطبيعة التحالفات التي تنسج تبعاً لشكل هذه العلاقات.

إشكالية البحث:

تكمن اشكالية البحث في أن العلاقات المصرية– التركية التي وصفت بكونها تاريخية متجذرة قد شابها الفتور والتوتر منذ العام ٢٠١٤، ويعود ذلك لطبيعة التطورات السياسية في مصر التي أعادت رسم موازين القوى الإقليمية على حساب الدور التركي، الأمر الذي يضعنا أمام سؤال مفاده، هو هل أن إسقاط نظام الإخوان المسلمين في مصر كان العامل الرئيس في انهيار علاقات القاهرة، و

انقرة، والإضـــرار بالمشـــروع التركي في المنطقة المتمثل بدعم حركات الإســـلام الســـياســـــــي، وما مدى تأثير ذلك على الحضـور التركي في الملفات الإقليمية المهمة؟.

فرضية البحث:

تنطلق فرضـــية البحث من أن التطورات الســـلبية التي شـــهدتها العلاقات الدبلوماســية بين تركيا ومصــر منذ العام ٢٠١٤ قد جاءت نتيجة لســقوط نظام الإخوان المســلمين في مصـــر، وهو النظام الذي عولت عليه تركيا كثيراً لتوطيد علاقاتها بالقاهرة وانتهاز الفرصة لتحقيق خططها الاستراتيجية في المنطقة انطلاقاً من تقارب المرجعية السياسية والأيديولوجية بين حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا وجماعة الاخوان المسـلمين في مصـر وبصـفتها الراعية لمحور الإسـلام السـياسـي، الأمر الذي أضـر بمصـالح انقرة في عموم المنطقة وأدى الى تدهور العلاقات بين الدولتين لا ســـيّما وأن ردود الفعل التركية عقب الإطاحة بالرئيس الإخواني محمد مرســي، والتي وصــفت الحدث بالإنقلاب غير المقبول قد وجدت امتعاضــاً كبيراً داخل دوائر القرار المصــرية و عدته بالتدخل الســافر في الشــؤون الداخلية لبلادها فتصـــاعدت وتيرة الخلافات بين الدولتين مشـــفوعة بجملة من التقاطع في المصالح حول ملفات اقليمية مهمة مثل غاز شرق المتوسط، و الملف الليبي، والاصطفافات السياسية، ودفع التباين في المواقف بين الدولتين إلى تهاوي العلاقات إلى حد القطيعة الدبلوماسية .

منهجية البحث:

اعتمـد البحـث علـى المـنهج التـاريخي فـي تنـاول طبيعـة تـاريخ العلاقـات المصـرية –التركيـة، وعلـى المـنهج الوصـفي مـن خـلال توضـيح وتوصـيف محـددات الخـلاف الحـالي، وانعكاسـاتها علـى واقـع الملفـات الإقليميـة التـي غـاب فيهـا الوفـاق بـين الـدولتين ممـا عمـق مسـافات التباعـد بينهمـا، وعلـى

المنهج التحليلي في تحليل أسباب تردي العلاقات المصرية – التركية وخلفيات تدهورها.

هيكلية البحث:

تم تقسيم هذا البحث الى خمسة محاور، تناول المحور الأول: العلاقات المصرية– التركية تأريخياً وحتى العام ٢٠١٠، فيما تناول المحور الثاني العلاقات المصرية التركية في ظل حكم الإخوان المسلمين، وتطرق المحور الثالث: إلى الموقف التركي من ثورة الثلاثين من حزيران العام ٢٠١٣ ومدى انعكاسه على العلاقات المصرية التركية في السنوات اللاحقة للثورة، وجاءَ الحديث عن النقاط الخلافية بين تركيا ومصر في المحور الرابع، أما المحور الخامس فتحدث عن بوادر الانفتاح في العلاقات بين الدولتين وتفكيك عوامل الجمود فيها.

اولاً: العلاقات المصرية – التركية حتى العام ٢٠١٠

خضعت مصر لحكم الدولة العثمانية منذ العام ١٥١٦، إذ اصبحت بوصلة التوسع العثماني نحو الشرق ، إلا أن وقوع مصر تحت الاحتلال الفرنسي في العام ١٧٩٨ وما افرزه من ثورة شعبية أدت إلى انهائه ثم صعود محمد علي باشا لحكم مصر، والذي يُعد أول حاكم لولاية عثمانية يتم اختياره من أبناء الولاية انفسهم مما شكل مصدر قلق للباب العالي، وهو ما برهنته الأحداث لاحقاً، والتي اثبتت مدى قوة حاكم ولاية مصر في ظل حكمه حتى أن سلاطين الدولة العثمانية قد استنجدوا به أكثر من مرة لصد هجوم الوهابية في الجزيرة العربية في العامين ١٨٠٧ و ١٨٠٨ و فرض السيطرة على السودان في العام ١٨٢٠ ثم احباط محاولات ثورة المورة في اليونان للأنفصال عن الدولة العثمانية في العام ١٨٢١، وهو ما دفعه للتمرد على الدولة العثمانية وشن حملة للسيطرة على الشام في العام ١٨٣١ انتهت بهزيمة الجيش العثماني على يده بل اصبح الجيش المصري على مقربة من اسطنبول عاصمة الحكم العثماني بحوالي خمسين كيلومتر وانتهت بتوقيع صلح كوتاهية عام ١٨٣٢ الذي سرعان ما إنهار على وقع طبول معركة جديدة بين

الجيشين العثماني و المصري في نصيبين مُنيت فيها القوات العثمانية بهزيمة ساحقة في العام ١٨٣٩، وفرض محمد علي سيطرته على الشام مما وسع نفوذه وأصبحت مصر ولاية شبه مستقلة عن الحكم العثماني وتمثل تهديداً مباشراً عليها[١].

ومع تولي الخديوي اسماعيل حكم مصر في العام ١٨٦٣ انتقلت العلاقات المصرية – التركية إلى مرحلة أكثر تقدما، إذ تمكن الخديوي من انتزاع اعترافاً من الدولة العثمانية بإقامة حكم ذاتي في مصر بموجب فرمان سُمي بالفرمان الشامل (الجامع) في التاسع من حزيران العام ١٨٧٣ الذي منح مصر حق التمثيل الدبلوماسي، وسن القوانين، والنظم الداخلية، وعقد المعاهدات السياسية، والتجارية، والاتفاقيات الجمركية، والاقتراض من الخارج دون استئذان إسطنبول، وزيادة عدد الجيش المصري، وبناء السفن الحربية، وصناعة المدرعات الحربية، بالشكل الذي جعل السيادة العثمانية على مصر منقوصة لكن مع استمرار دفع الجزية[٢].

وبتأسيس المملكة المصرية في الخامس عشر من آذار العام ١٩٢٢، مرت العلاقات التركية –المصرية بمرحلة هدوء نسبي لا سيّما وأن تركيا بعد سقوط الدولة العثمانية وتأسيس الدولة الحديثة في العام ١٩٢٣ أدارت ظهرها للعالم الإسلامي وانتهجت العلمانية الغربية المنزوعة المظاهر الإسلامية والشرقية، ونتيجة لذلك ونظراً لمكانة مصر في العالم الإسلامي والتي تحتضن الجامع الأزهر فقد سعى الملك فؤاد إلى نقل الخلافة الاسلامية لمصر بعد إلغائها في تركيا، إلا أن مساعيه فشلت وباتت مصر ملاذاً للمثقفين الاتراك المعادين للأتاتوركية[٣]، بعد قيام ثورة الثالث و العشرين من تموز العام ١٩٥٢ التي اجتثت جذور الأسرة العلوية من حكم مصر واسقطت الملكية وأعلنت الجمهورية ، دخلت العلاقات المصرية التركية مرحلة جديدة أُستهلت بطرد السفير التركي في القاهرة فؤاد طوغاي لسوء سلوكه الدبلوماسي و تطاوله على رجالات الثورة وقائدها جمال عبد الناصر، إذ كان كثير

الشتائم و الانتقاد لهم وقد عُرف بعدائه الشديد للثورة ووصف قادتها بالرعاع ومصر بالتخلف ، وكان ناقماً على قرارات الثورة كحكومة بلاده ولاسيما موضوع تأميم الممتلكات الذي طال قصور وتحف ومجوهرات زوجته الأميرة أمينة مختار حفيدة الخديوي اسماعيل وابنة شقيقة الملك فؤاد، ونظراً لتجاوزه الحاد على عبد الناصر في حفل افتتاح موسم الاوبرا المصرية الذي اقامته وزارة الإرشاد القومي في كانون الثاني العام ١٩٥٤، قررت الحكومة المصرية في الرابع من كانون الثاني العام ١٩٥٤ طرده من البلاد بصفته شخصاً غير مرغوب به [٤].

و لم يكن ذلك الحدث هو السبب الوحيد لتدهور العلاقات المصرية التركية في خمسينيات القرن العشرين، بل أن الانقسامات الدولية التي انتهى إليها النظام العالمي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ما بين معسكرين غربي اوروبي أميركي، وشرقي سوفيتي، وانسياق كلتا الدولتين خلفهما قد أدى إلى اتساع شقة الخلاف بينهما، إذ أن بريطانيا ومنذ ثورة العام ١٩٥٢ في مصر كانت تنظر إليها على أنها خطر يهدد مصالحها في المنطقة نظراً لإصرار مصر على مسألة الجلاء البريطاني منها مما يفقد بريطانيا حضورها في منطقة الشرق الأوسط فضلاً عن دعم النظام الجمهوري في مصر بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر حركات التحرر العربية والافريقية ورفع شعار الوحدة العربية وتحرير الأرض من المحتل الأجنبي، ورفضها الإنصياع للمشروع الأميركي والموافقة على تأسيس منظمة للأمن و الدفاع في الشرق الأوسط تكون القاهرة مركزها للوقوف بوجه المد الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط، بل انها وثقت علاقتها بالإتحاد السوفيتي، ومن ثم فقد استشعرت بريطانيا بخطر تسلل السوفيت للمنطقة عبر مصر وراحت تبحث عن دولة آخرى تتبنى مشروعها في المنطقة، فوقع الاختيار على تركيا التي وافقت على أن تصبح أداة للنفوذ الغربي في الشرق الأوسط مقابل حصولها على عضوية منظمة حلف الشمال الاطلسي العام ١٩٥٢، لتوقع برعاية بريطانية اميركية اتفاقية مع العراق في الخامس والعشرين من شباط العام ١٩٥٥ سميت

بالميثاق العراقي التركي للتعاون المتبادل (حلف بغداد)، وقد انضم إليه خلال عام ابرامه كل من بريطانيا، وباكستان، وإيران تواليا، وكان الهدف الأساس منه هو محاربة النفوذ السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط و تطويق انتشاره، لما تمثله هذه المنطقة من استراتيجية مهمة لقربها الجغرافي من الإتحاد السوفيتي وتمتعها بأكبر احتياطي للطاقة في العالم.[٥]

وقد أعربت مصر عن رفضها التام لميثاق حلف بغداد وسياسة الأحلاف في المنطقة مُعللة ذلك بأن ظرف المنطقة لا يسمح بالتكتلات ووصفته بأنه محاولة غربية ووسيلة استعمارية لشق الصف العربي وضرب الإتجاه القومي وهو يستهدف عزل مصر عن محيطها العربي كما سعت لعزل مصر سابقاً عن اشقائها العرب بخلق الكيان الصهيوني، مشددةً على أن الخطر المباشر على المنطقة العربية يأتي من (إسرائيل) وليس من الشيوعية الدولية، لا سيّما وأن الميثاق أُبرم مع دولة حليفة للكيان الصهيوني، مشيرةً إلى أن أي معاهدة لضمان الأمن الجماعي المشترك يجب أن تتم من خلال منظمة الجامعة العربية وأن خروج أي دول عربية عن هذا الأمر يعد خروجاً عن الوحدة العربية وتحريضاً على ذلك لأنه ترك الباب مفتوحاً لمن يرغب بالانضمام إليه من الدول العربية[٦]

وقد توالت الضغوط الغربية التركية على مصر من اجل حملها على الانخراط في حلف بغداد فأقدمت على خطوات لضرب الأمن القومي المصري ، من قبيل مهاجمة (إسرائيل) مدينة غزة الفلسطينية التي كانت يومذاك خاضعة للإدارة المصرية في الثامن والعشرين من شباط العام ١٩٥٥ أي بعد أيام قليلة من ابرام ميثاق حلف بغداد بين تركيا والعراق ، و كانت غاية بريطانيا من ذلك احراج مصر وإظهار عجزها العسكري وانذارها بأن خطوطها الدفاعية مفتوحة أمام (إسرائيل)، مما يعني حاجتها للتحالف مع الغرب والإبقاء على الوجود البريطاني فيها، بيد أن الجانب المصري سعى لحشد البلاد العربية الأخرى للتوقيع على مواثيق للدفاع المشترك ولتوحيد الأغراض العسكرية، وإنشاء جهاز عسكري موحد مع كل من

سـوريا في الثالث والعشـرين من تشـرين الثاني العام ١٩٥٥، ومع المملكة العربية السـعودية في السـابع والعشـرين من الشـهر نفسـه ، إلى جانب بقاء اعتماده على تسليح الإتحاد السوفيتي.[٧]

وفي التاسع والعشرين من تشرين الأول العام ١٩٥٦ شنت بريطانيا، وفرنسا، و (اسرائيل) عدواناً ثلاثياً على مصـر بعد تأميم مصـر لقناة السـويس وقد سـاعد هذا الحدث على ايجاد مسافات تقارب بين الدولتين، إذ أن تركيا عارضت هذا العدوان على الرغم من أنها كانت حليفة لبريطانيا، وفي هذا السـياق صـرح فطين رشـدي زورلو وزير خارجية تركيا في مؤتمر البرلمانيين في بانكوك في تشـرين الأول العام ١٩٥٦ "ان تركيا غير راضية عن حلفائها بأستخدام القوة ضد سيادة مصـر ومهما كانت الأسـباب وراء هذه المشـكلة فأن تركيا تعد هذا الإجراء من قبل الغرب انتهاكا لمبادئ القانون الدولي العام.[٨]

وعلى الرغم من الموقف التركي الإيجابي من العدوان الثلاثي على مصـــر ، إلا أن فشـله أحدث فراغاً في منطقة الشـرق الأوسـط حاولت الولايات المتحدة الأمريكية ملأه من خلال مشروع طرحه الرئيس الأميركي ايزنهاور الذي اطلق عليه اسم مبدأ ايزنهاور عندما بعث برسالة إلى الكونغرس الأميركي في الخامس من كانون الثاني العـام١٩٥٧ تحـدث فيهـا عن وجوب دعم الولايـات المتحـدة الأمريكيـة للأنظمـة السـياسـية المعادية للشـيوعية في الشـرق الأوسـط، والدفاع عنها عسـكرياً والتدخل لحماية أمنها واستقلالها وتنمية اقتصادها، وقد رفضت مصر هذا المشروع وعدته انتقاصـــاً كبيراً من العرب، إذ أن الفراغ الذي ولده رحيل دول الاحتلال من المنطقة يحب أن يضـمن عن طريق العرب انفسـهم وأن يحكموا أرضـهم بأنفسـهم ، إلا أن تركيا رحبت بمشـروع ايزنهاور، و أبدت موافقتها عليه واشـارت إلى أنه عمل جدير بالشـكر والثناء من الولايات المتحدة الأميركية، وبأنها مقتنعة بأنها سـتحظى بمكانة مرموقة في هذا المشروع.[٩]

وقد ساهم الموقف التركي من مشروع ايزنهاور إلى امتعاض مصر ، لاسيما بعد نشر صحيفة الشعب المصرية في الثلاثين من كانون الثاني العام ١٩٥٧ على صفحاتها تقريراً يفيد بورود معلومات سرية عن اجتماع دول حلف بغداد الذين تعاهدوا فيه على محاربة الانظمة العربية حليفة السوفييت بمساعدة أميركية، لأنها دولة معادية ترمي إلى احباط مخططات دول الحلف لا سيّما القيادتين المصرية والسورية، وقد بدأت هذه الدول تنفيذ مخططها بالعمل على إسقاط النظام الوطني في سوريا لكن محاولتهم باءت بالفشل لإفتضاح أمرهم، وقامت الحكومة السورية بطرد ثلاث دبلوماسيين اميركيين[١٠]، ليتطور الأمر لاحقاً إلى تحريض الولايات المتحدة الأمريكية الحكومة التركية على احتلال سوريا بحجة وقوع الأخيرة بيد الشيوعيين، الأمر الذي يؤثر بصورة مباشرة على تركيا وتصبح بين فكي الكماشة الشيوعية في روسيا وسوريا، لذلك بدأت انقرة بتحشيد قوات عسكرية قوامها مائة وخمسين ألف جندي على الحدود السورية التركية مصحوبة بمناورات عسكرية دفعت مصر للتدخل التي أيقنت أن التحرك القادم سيكون ضدها، إذ ما نجحت تركيا بالهجوم على الأراضي السورية، ولطالما عدت مصر عمق امنها القومي مرتبط ببلاد الشام لذلك فقد اقدمت على إرسال قوات عسكرية مصرية إلى ميناء اللاذقية مصحوبة بطائرات سلاح الجو المصري تنفيذاً لإتفاقية الدفاع المشترك المبرمة بينها وبين سوريا العام ١٩٥٥ كما وجهت شخصيات مصرية لزيارة سوريا، والتأكيد على قول جمال عبد الناصر بأن المعركة ليست معركة سوريا بل معركة كل الأمة العربية، وكان من شأن هذا التحرك العسكري المصري وصمود الشعب السوري، ان قررت تركيا التراجع عن الهجوم على سوريا، وسحب قواتها إلى معسكرات الجيش التركي ليفشل مخطط تركيا، ودول حلف بغداد.[١١]

وعند إعلان ميثاق الوحدة العربية بين سوريا ومصر في الثاني والعشرين من شباط العام ١٩٥٨، اعربت تركيا عن بالغ قلقها من تلك الخطوة، إذ أنها كانت تخشى من تصاعد المد القومي وتأسيس دولة عربية كبرى على حدودها الجنوبية

تضـر بمصـالحها، فضـلا عن خشـيتها من تسـرب الأفكار الشـيوعية إلى جوارها، وبهذا الصـــدد جاء تعليق رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس على ما حدث بقوله "أنه أمر لا يدعو للأرتياح بأن تنام وانت على حدودك دولة بســـتة مليون نســـمة لتستيقظ وتجدها خمسة وعشرين مليون نسمة".[١٢]

وعلى الرغم من اعتراف تركيا بالجمهورية العربية في الحادي عشـر من آذار العام ١٩٥٨، وتقديم اوراق اعتماد ســفيرها الجديد، إلا الحملة المعادية ضـــد الجمهورية على مســتوى المســؤولين والصــحافة اســتمرت، بل أنها اتهمت الجمهورية العربية بالتسبب بإثارة الاضـطرابات في لبنان ومحاولة توسـيع رقعة النزعة القومية للأقطار العربية المجاورة، ودعت الصـــحف التركية إلى القضـــاء على المد القومي العربي المنتشر في المنطقة.

وفي التاســع والعشــرين من ايلول العام ١٩٦١ تعرضــت الجمهورية العربية المتحدة للتصــدع إثر قيام انقلاب عسـكري في سـوريا برئاسـة المقدم عبد الكريم النحلاوي نتيجة لأســباب داخلية و تدخلات خارجية، وقد رحبت تركيا بالانقلاب السـوري وبالنظام السـياسـي الجديد فيها، ورداً على ذلك اقدمت الحكومة المصـرية على قطع العلاقات مع تركيا في الأول من تشـرين الأول العام١٩٦١[١٣]، كما أبدت دعماً وتأييداً للقبارصـة ضد الأتراك، فعندما عرضت القضية القبرصية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في الرابع من آذار العام ١٩٦٤ صـوتت مصـر لصـالح تبعية قبرص لليونان، كما عبر جمال عبد الناصر عن دعمه للجزيرة ولإستقلالها، ورفضه لإقامة قواعد اجنبية فيها، واستعداده للدفاع عنها ضد اي عدوان خارجي.[١٤]

كما أبدت تركيا موقفاً ايجابياً من حرب الخامس من حزيران العام ١٩٦٧ بين مصر، وسوريا، وفلسطين من جهة، و(اسرائيل) من جهة أخرى، وأعلنت بأنها لن تسـمح بإسـتخدام القواعد العسـكرية الأجنبية الموجودة في اراضـيها ضـد العرب، واعربت عن رفضها للأمر الواقع في الهيمنة على اراضي الغير، داعيةً (إسرائيل) للأنســحاب من الأراضـــي العربية، مؤكدة بأنها ســتبذل جهودها الدبلوماســية

لتحقيق السلام والاستقرار، وشددت على موقفها هذا عندما عرض الموضوع في مجلس الأمن في الثاني والعشرين من حزيران العام ١٩٢٢، وأعلنت تأييدها للمشروع السوفيتي بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية، كما صوتت لصالح قرار هيئة الأمم المتحدة المرقم ٢٤٤ الداعي لإنهاء حالة الحرب والانسحاب إلى حدود ما قبل العدوان وتعويض المتضررين، ولم يختلف موقفها كثيراً في حرب السادس من تشرين الأول العام ١٩٧٣، إذ ايدت قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٦ وطالبت بوقف إطلاق النار وأشار متحدث الحكومة آنذاك بأن تركيا تقف مع حق العرب في استعادة اراضيهم.[١٥]

لم تكن مواقف تركيا في حروب مصر مع إسرائيل وقوى الغرب خالصة لمبدأ تلتحف به انما كانت استناداً لتوتر علاقتها مع اوروبا والغرب فيما يتعلق بالقضية القبرصية، أو تحت ضغط اقتصادي، كما اتضح ذلك بتضررها من مسألة إيقاف تصدير النفط إلى اوروبا، أو تأسيساً على موقف دولي وداخلي ضاغط للتنديد الظاهري بوحشية افعال (إسرائيل) في المنطقة، وفي الوقت ذاته استمرت انقرة محتفظة بإعترافها (بإسرائيل) بعلاقات وتمثيل دبلوماسي مع تل ابيب لم تتنازل عنه قِيد أُنملة.

وفي حقبة حكم الرئيس المصري محمد أنور السادات شهدت العلاقات المصرية التركية تحسناً ملحوظاً جاء ذلك نتيجة لإنعكاس النهج الجديد في السياسة الخارجية المصرية، والتي سارت نحو التفاهم والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية على حساب الإتحاد السوفيتي، فعندما زار السادات (إسرائيل) في التاسع عشر من تشرين الثاني العام ١٩٧٧ أعلنت تركيا عن تأييدها لهذه الخطوة التي وصفتها بالايجابية نحو الإتجاه الصحيح، وفي خضم الهجمة الشرسة التي قامت بها الدول العربية ضد هذه الزيارة أجرى وزير الخارجية التركي إحسان صبري زيارة الى مصر لتقديم الدعم المعنوي للرئيس المصري ، كما رحبت تركيا بإتفاقية السلام المبرمة بين مصر، و(إسرائيل) في السابع والعشرين من آذار العام ١٩٧٩،

وأصدرت في اليوم اللاحق بياناً اكدت فيه على دعمها للحلول السلمية شريطة إلتزام إسرائيل بالإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة إلى حدود ما قبل العام١٩٦٧، كما اجتمع السفراء الاتراك في الدول العربية و الإسلامية وأكدوا على رفضهم الانسياق خلف دعوات مقاطعة مصر الصادرة عن جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي[١٦]، ويبدو أن سبب الترحيب التركي بمعاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية لشعورها بالإرتياح من أنها ليست الدولة الإسلامية الوحيدة التي تملك علاقات مع (إسرائيل)، وهو الأمر الذي لطالما كان سبباً للخلاف المصري التركي طول عهد الرئيس جمال عبد الناصر.

ولم تتأثر العلاقات المصرية التركية في عهد السادات بحادث اقتحام السفارة المصرية في انقرة من قبل مجموعة من المسلحين الفلسطينيين اعتراضاً منهم على توقيع معاهدة السلام المصرية التركية في الثالث عشر من تموز العام ١٩٧٩، وقد احتجزوا طاقم السفارة لديهم كرهائن، وطالبوا الحكومة التركية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر، بيد أن حكومة رئيس الوزراء التركي بولنت اجاويد تمكنت في غضون يومين من احتواء الموقف، وقام بمفاوضة المسلحين الذي سلموا انفسهم للسلطات التركية وافرجوا عن الرهائن المصريين.[١٧]

مع مطلع العقد الثامن من القرن العشرين شهدت العلاقات المصرية – التركية هدوءاً نسبياً وتركيزاً أكبر على المصالح الاقتصادية وتم على إثر ذلك تأسيس اللجنة المصرية التركية في شباط العام١٩٨٨ لتعزيز المصالح المشتركة، كما انظمت مصر وبدعوة من رئيس وزراء تركيا نجم الدين اربكان لمجموعة الثماني للدول الإسلامية النامية التي عقدت أول قمة لها في حزيران العام ١٩٩٧ في اسطنبول ، إلى جانب ذلك فقد ساهمت الوساطة المصرية التي قام بها الرئيس المصري محمد حسني مبارك في منع فتيل الحرب بين سوريا وتركيا التي كانت على وشك الانفجار على خلفية تذمر تركيا من نشاط حزب العمال الكردستاني في سوريا ، وقد أسفرت الجولات المكوكية للرئيس مبارك عن توقيع اتفاق اضنة في

العشـرين من تشـرين الأول العام ١٩٩٨ وفيه تعهدت سـوريا بوقف نشـاط الحزب المذكور على أراضيها.[١٨]

على الصـعيد الاقتصـادي، فقد تضـاعفت و بشـكل لافت قيمة التجارة المتبادلة بين الجانبين وبلغت بحلول العام ٢٠١٠ حوالي ثلاث مليارات لاسـيما بعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة في العام ٢٠٠٢ التي دخلت حيز التنفيذ في العام ٢٠٠٧، كما تعددت الزيارات الرسمية للوفود والشخصيات بين الجانبين بمعدل ٦٤ زيارة من تركيا الى مصـر و ٢٩ زيارة من الجانب الآخر خلال الأعوام ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٠ مع تنامي معدلات السياحة بين الدولتين في الأعوام ذاتها[١٩].

ثانياً: العلاقات المصـرية – التركية في ظل حكم الإخوان المسـلمين لمصـر ٢٠١١-٢٠١٣

لم يكن العام ٢٠١١ عاماً طبيعياً للعرب خاصة ومنطقة الشرق الأوسط والعالم عامة، إذ شـهد هذا العام رياح تغيير عاتية وصـفت بالتسـونامي الشـعبي والجماهيري الذي ضـرب الانظمة العربية وهدد عروشـها، جراءَ تراكمات سياسـية، واقتصـادية فاضـت عن قدرة استيعاب الشـعوب لها، ولم تكن مصـر بعيدة عن كل هذه الحوادث فقد شـهدت ميادين القاهرة والأسـكندرية والسـويس وغيرها من محافظات البلاد الكبرى تظاهرات حاشدة في الخامس والعشرين من كانون الثاني العام ٢٠١١ نددت بنظام محمد حسـني مبارك الذي بات يعاني منذ العام ٢٠٠٥ من ارهاصات التداعي والسقوط المتمثلة بتزويج المال والاقتصاد بالسلطة والحكمن وما تمخض عن ذلك من تفاقم للفساد بات واضح للعيان وتكريس صارخ للطبقية المجتمعية وظهور بارز لطبقة الأوليغارشية التي سُلمت مفاتيح مقدرات البلاد بيدها ونقلت عملية النهب المنظم للمال العام إلى مرحلة متقدمة للغاية، وتزوير رجال اعمال أصـبحوا المحرك الأسـاس للنظام السـياسـي والدافع الأكبر لعملية توريث السـلطة لنجل الرئيس جمال مبارك الذي صُـدّر للشـعب كواجهة مختلفة لتحسـين صورة النظام وتدشين واقعه الجديد، وعطفاً على ذلك فلم يستمر النظام الحاكم أمام

الهياج الشعبي وبدا أكثر هشاشة وفي خضم اربعة عشر يوماً اصبح في مهب السقوط في الحادي عشر من شباط العام ٢٠١١.[٢٠]

وجاء التداعي السريع النظام المصري مفاجئاً للأطراف الإقليمية و الدولية وفي المقدمة منها تركيا التي خشيت من التداعيات الاقتصادية للثورة على الاستثمارات الكبيرة والاتفاقيات التجارية المبرمة مع مصر ومنها اتفاق التجارة الحرة, لذلك استندت تركيا على مبدأ التدرج في المواقف لحين وضوح مؤشرات الحسم لتعلن مع تصاعد الأحداث انحيازاً نسبياً وسريعاً لحق الشعب المصري في الديمقراطية وقد وصف وزير الخارجية التركي انذاك احمد داوود أوغلو ما حدث بأنه " **تدفق طبيعي وعفوي وضروري للتاريخ** " بل أنه جاء متأخر، وكان لابد أن يحدث في أواخر القرن الماضي ، لذلك فقد طالبت مبارك بالتنحي بعد مرور خمسة أيام من اشتعال الحراك الشعبي في خطوة خاطرت بها بعلاقاتها مع النظام المصري لتعوليها على نجاح الثورة.[٢١]

وجدت تركيا في ظل التحولات الدراماتيكية التي تعيشها مصر فرصة لتعزيز مكانة قوى الإسلام السياسي و تثبيت دعائم مشروعه، ومن ثم فرض الهيمنة التركية وجعلها لاعب مؤثر في الترتيبات القادمة في المنطقة انسجاماً مع رؤية حزب العدالة والتنمية الحاكم الذي قدم نفسه على أنه نموذج ناجح لتؤامة الرادكالية الدينية ونظام الحكم الديمقراطي في بلدان العالم الإسلامي، فشجعت قيادات حركة الإخوان المسلمين على دخول المعترك السياسي ، كما سارعت من وتيرة زياراتها لمصر والتي جاءت على بمستوى رفيع بدءاً من زيارة الرئيس التركي عبد الله غول في آذار العام ٢٠١١ في أول زيارة رسمية لرئيس دولة اجنبية لمصر وبوقت قياسي من احداث الثورة أجرى خلالها غول مباحثات مع رئيس المجلس العسكري المشير حسين طنطاوي مُعرباً عن استعداد تركيا لتقديم الدعم الكامل لمصر في الفترة الإنتقالية وعلى المستويات كافة، كما قام رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان بزيارتين إلى القاهرة الأولى في ايلول العام ٢٠١١، وقد صاحبه فيها

٢٥٠ مستثمراً تركيا في إطار سعيه لحجز مقعد لبلاده في عجلة الاقتصاد المصرية السائر بعد الثورة، وتم عقد المنتدى الاقتصادي المصري التركي، بمشاركة نحو خمسمائة من رجال الأعمال من كلا البلدين، لبحث التعاون الاقتصادي في المجالات كافة، وأعرب رئيس الوزراء التركي عن رغبته فى زيادة حجم التبادل التجاري إلى خمسة مليارات دولار خلال عامين، مؤكدًا على ضرورة أن يعمل الطرفان على تحقيق هذا الهدف المنشود من خلال إزالة كل العقبات التي تعترض طريق رجال الأعمال والمستثمرين، وقد شهدت هذه الزيارة لفتة عكست اهمية مصر الكبرى لدى انقرة، إذ خالف فيها اردوغان والفائز للتو في انتخابات برلمانية نظمت في حزيران من العام نفسه عرفاً دبلوماسياً دأبت عليه تركيا في أن أول زيارة خارجية لرئيس الوزراء في ولايته الجديدة تكون وجهتها صوب ما تعرف بجمهورية قبرص التركية و أذربيجان لكن ظروف التغيير المهمة في مصر كسرت هذا العرف, كما التقى اردوغان في هذه الزيارة قيادات حركة الإخوان المسلمين، وكان الحديث الدائر حول كيفية انتهازهم الفرصة للوصول لدفة الحكم، وزار أيضاً منزل سيف الإسلام نجل حسن البنا مؤسس الجماعة[٢٢]، أما الزيارة الثانية والتي جاءت في تشرين الأول من العام ٢٠١١ وشهدت خطاباً تاريخياً لأردوغان في جامعة القاهرة استعرض فيه عظمة الإسلام و نقاط قوة الدولتين، داعياً الى استلهام المبدأ الإسلامي في القرآن الكريم " ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الاعلون إن كنتم مؤمنين" و جعله الاساس في الحياة، ومستحضراً تجربة الإسلاميين في تركيا بمشتركاتها مع التطورات الاخيرة في مصر، كما شدد على ضرورة أن يضطلع البلدين في نسج تحالف مصري – تركي يضمن استقرار وسلام الشرق الأوسط خاتماً خطابه بشعار إرفع رأسك عالياً ... انت مصري في محاولةٍ منه لدغدغة مشاعر الجماهير المصرية وسط تصفيق حار من الحاضرين.[٢٣]

و توطدت العلاقات المصرية – التركية بصورة أكثر متانة بعد وصول الإخوان المسلمين لقصر الإتحادية بفوز مرشحهم محمد مرسي بالانتخابات الرئاسية في

حزيران العام ٢٠١٢، إذ كانت تركيا أول المهنئين واصـفةً الحدث بالخطوة الكبرى نحو الديمقراطية التاريخية لتحقيق التحول الايجابي المنشود ليس لمصر فحسب انما للشـرق الأوسـط كله وعبر عن ذلك وزير خارجية تركيا احمد داود اوغلو بأن دعم تركيا لوصول الإخوان المسلمين للحكم في مصر إنما يأتي في مقدمة جهودها لتشـكيل محور للديمقراطية في المنطقة، مما يعكس تنامي رغبة الدولتين بتشـكيل تحالف اسـتراتيجي لقيادة العالم الإسـلامي السـني يدفع نحو صـعود التيارات الإسـلامية لسـدة الحكم في سـوريا، و دعم وجودها في ليبيا و تونس ، فضـلاً عن تعميق الشراكات في شـتى المجالات مع مصـر، إذ أن وصـول الإخوان المسـلمين للحكم جعل من مصـر الشـريك الأقرب لتركيا لا سـيّما بعد قطع العلاقات مع سوريا[٢٤]

و شـوهد في حفل تنصـيب الرئيس الجديد جلوس السـفير التركي منفرداً بجوار أسرته، و أجرى مرسي زيارة في ايلول من العام نفسه إلى تركيا ألقى خلالها خطاباً في مقر حزب العدالة والتنمية الحاكم أكد فيه على وحدة الحزب مع تنظيم الإخوان المسـلمين ايدولوجياً و سـياسـياً[٢٥]، وقد أسـفرت هذه الزيارة عن اسـتثمار تركي في مصر بملياري دولار وجاء المليار الأول على شكل وديعة بخمس سنوات وبفائدة لا تزيد عن واحد في المائة، والمليار الآخر عبارة عن استثمارات تركية في مشروعات البنية التحتية المصرية.

وفي ظل حكم الإخوان المسـلمين لمصـر غلب على العلاقات بين الدولتين طابع التعاون الاقتصـادي ووحدة المواقف السـياسـية، وجرى التوقيع على عدة اتفاقيات و مذكرات تفاهم خلال العام ٢٠١٢ منها اتفاقية الخط الملاحي البحري المعروفة بإسـم (الرورو)RO–RO المبرمة في آذار من العام المذكور لنقل البضـائع التركية إلى دول الخليج العربي عبر الموانئ المصـرية بعد إغلاق سـوريا معابرها أمام حركة التجارة التركية الى الخليج العربي، و مذكرة تفاهم بين البورصة المصرية والتركية في حزيران العام ٢٠١٢، ومذكرة تفاهم لتبادل الخبرات، والتعاون

في استخدام الطاقة النظيفة ودعم الإستثمار في مجال الكهرباء, وتقوية الشراكة بين البلدين في القطاعين العام والخاص، فضلاً عن تسهيل تصدير القمح الكازاخستاني الى مصر عبر تركيا[٢٦].

سياسيا، حاولت تركيا اقتناص فرصة وجود حليف لها في حكم مصر لذلك فقد بادرت في آذار العام ٢٠١٣ بطرح مقترح لترسيم حدودها البحرية مع مصر في شرق البحر المتوسط ورغم موافقة جماعة الاخوان المسلمين على ذلك، إلا أن المشروع جوبه بمعارضة وزارة الدفاع المصرية لما فيه من تجاوزات على مناطق بحرية مصرية ويونانية وقبرصية ادّعت تركيا عائديتها لها، كما شكلت الدولتين لجنة رباعية لمتابعة الشأن السوري بمشاركة السعودية وايران، بيد أن النظام المصري تماهى تماما مع توجهات تركيا إزاء الأزمة السورية وقطع العلاقات مع النظام السوري وفتح الباب أمام ما اسماه عمليات الجهاد لإسقاط نظام بشار الأسد[٢٧].

ثالثاً: الموقف التركي من ثورة الثلاثين من حزيران العام ٢٠١٣ وانعكاسه على العلاقات المصرية – التركية:

عصفت بمصر في ظل السنة الوحيدة التي حكم فيها الإخوان ازمات داخلية وخارجية عديدة ، تضاربت الآراء حولها، وإذ ما كانت مفتعلة مما اصطلح عليه بالدولة العميقة التي تضم القوات المسلحة والإعلام والجهاز الإداري والمعارضة المصرية المدنية التي قويت شوكتها في مواجهة محاولات اسلمة واخونة الدولة ومن خلفها دول اقليمية تخوفت من صعود التيارات الإسلامية بعد النجاح الذي حققته في الوصول لسدة الحكم في مصر، فعلى المستوى الداخلي تفاقمت ازمات البلاد مع ارتفاع نسبة البطالة والتضخم وتراجع الخدمات و ترنح الاقتصاد وتزايد حالة الانقسام المجتمعي بفعل السياسة المضطربة التي انتهجتها الجماعة والتي لم تستوعب أنها قد انتقلت من مرحلة المعارضة والاجتماعات السرية إلى الحكم ومراكز الدولة فلم تتبن خطاباً مطمئناً للدولة العميقة في مصر التي هيمنت على

الجمهورية منذ إعلانها في العام ١٩٥٤ حتى بعد تضعضع كيانها إثر ثورة العام ٢٠١١، فأصدر مرسي "الإعلان الدستوري" الذي منح فيه الحصانة القضائية لسلطاته التنفيذية ومن ثم صدم الناس من خلال اعلانه عن صياغة دستور جديد يكتب من قبل الإسلاميين، وتزايدت المظاهرات المعادية لمرسي وللإخوان للمسلمين في القاهرة مصحوبة بمظاهر العنف، مع تنامي عزلة الجماعة عن المجتمع تلك العزلة التي امتزجت بروح التعالي عن كل ما هو غير اسلامي، فضلاً عن آيديولوجية الجماعة التي تعد سابقة في تاريخ مصر أن تصل جهة مؤدلجة لحكم البلاد التي لم تشهد حكماً اديولوجياً بكل نسخه المدنية والعسكرية ومن خارج منظومة الدولة العميقة[٢٨]

وفي سياق متصل، فقد شهد حكم الإخوان تفريطاً واضحاً في الأمن القومي المصري والثقل الإقليمي الذي تتمتع به مرتضياً التبعية لتركي والإرتهان لمشروع اردوغان في إحياء العثمانية الجديدة ومع اقتراب احتجاجات الثلاثين من حزيران أرسل أردوغان رئيس المخابرات الوطنية في تركيا، هاكان فيدان، لزيارة مرسي. واشارت تقارير صحفية مصرية وتركية إلى أن مهمة فيدان كانت لتحذير مرسي من انقلاب وشيك، وربما حتى مناقشة كيفية منعه. أيا كان المضمون الحقيقي لهذه الزيارة، فإن الجيش المصري وحلفاءه من المدنيين نظروا إليها على أنها دليل راسخ لتعاون اردوغان مع مرسي والإخوان المسلمين[٢٩]

لقد تظافرت هذه العوامل مجتمعةً مع تصاعد حدة الرفض الشعبي لحكم الجماعة إثر فشل التوافق بينها وبين الاحزاب السياسية المدنية إذ شهدت شوارع وميادين مصر الكبرى في الثلاثين من حزيران العام ٢٠١٣ تظاهرات حاشدة نددت بحكم الجماعة و مساوئه ظهرت خلالها إدارة مرسي كما لو أنها مشلولة وعاجزة عن التصرف، مما حمل القوات المسلحة المصرية للتدخل وإصدار بيان في الثالث من تموز العام ٢٠١٣ بعزل الرئيس محمد مرسي من منصبه[٣٠].

أثارت حركة الجيش المصري صدمة تركيا التي لم يكن في حسبانها ضياع حكم مصر من ايدي الإخوان المسلمين، مما قلب مشروعها السياسي في الشرق الأوسط رأسا على عقب وفرض عليها واقعاً جديداً.

واستناداً إلى ذلك فقد وصف رئيس الوزراء التركي اردوغان الذي قطع إجازته على نحو مفاجئ فور سماعه بإحداث مصر وعقد اجتماعاً مع مدير المخابرات التركية هاكان فيدان" بأن ما حدث في مصر هو انقلاب على الشرعية وأن الانقلابات معادية للديمقراطية ولا يمكن أن يكون هناك شيء اسمه انقلاب ديمقراطي وهي مفارقة كمفارقة الموتى الأحياء"، مُشدداً على أن من يعولون على اسلحتهم ويعتمدون على قوة وسائل الإعلام وعلى الدول الخارجية لا يبنون ديمقراطية ، التي لن تحققها سوى صناديق الاقتراع، مطالباً المصريين بإتخاذ تركيا مرجعية لهم في صد الانقلاب واستخلاص الدروس منها، ومؤكدا أنه يعيد البلاد عقودا إلى الوراء وأن كل انقلاب وقع في تركيا أصاب الاقتصاد بالشلل وكلف غاليا البلاد والأمة والأجيال الشابة، مُعلناً دعمه لإعتصامات أنصار تنظيم الإخوان المسلمين التي شهدتها ميادين رابعة العدوية والنهضة في القاهرة وملوحاً بأصابعه الاربعة[٣١].

وهاجم اردوغان وزير الدفاع المصري آنذاك وبأنه بعيد عن الديمقراطية وقاتل الآلاف من شعبه ، كما بدأ بتحريض المجتمع الدولي على عزل الإدارة المصرية الجديدة ورفض التعاون معها، وفي آب من العام نفسه تقدمت تركيا بطلب الى مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات على مصر لكنه لم يحظ بتأييد كافٍ، وفي منتصف الشهر ذاته استدعت السلطات التركية سفيرها في القاهرة احتجاجاً على فض اعتصامات أنصار جماعة الإخوان المسلمين لكنها أعادته مطلع ايلول العام ٢٠١٣، بينما اقدمت مصر على خطوة مماثلة مشيرةً إلى أنها لن تعيد سفيرها لأنقرة لطالما بقيّ النهج العدائي حاضراً ضدها ، كما تم إلغاء المناورات العسكرية البحرية الثانية التي كان مقرراً اجراؤها في أواخر العام المذكور[٣٢].

اخذت العلاقات بين الدولتين منحى اللاعودة في أواخر العام ٢٠١٣ ، وفي الثالث والعشرين من تشرين الثاني أعلنت القاهرة أن السفير التركي لم يعد مرغوباً فيه على أرضها وامهلته اسبوعاً لمغادرة البلاد، مُعلنةً خفض التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى القائم بالأعمال، كما سحبت سفيرها من تركيا، و أشارت الحكومة المصرية في بيانٍ لها أن هذه الخطوة جاءت بعد امعان تركيا في مواقفها غير المقبولة وغير المبررة بمحاولة تأليب المجتمع الدولي ضد المصالح المصرية والتدخل السافر في الشأن المصري الذي تجسد بدعوة اردوغان للإفراج عن قيادات الإخوان المسلمين والرئيس المعزول محمد مرسي[٣٣].

ولم تخل الانتخابات المصرية التي نظمت في العام ٢٠١٤ وأسفرت عن فوز وزير الدفاع السابق عبد الفتاح السيسي من سجال تركي – مصري حول شرعيتها، إذ وصفها اردوغان بغير النزيهة وغير الشرعية ومنعدمة الديمقراطية ، كما اتهم الإدارة الجديدة بالعمل مع إسرائيل ضد حماس التي تريد ابعادها من اي اتفاق سلام في غزة وذلك على خلفية اتهام الحكومة المصرية لحركة حماس الفلسطينية بفتح السجون إبان الثورة و تهريب السلاح عبر أنفاقها الحدودية مع مصر.

و في تشرين الأول من العام ٢٠١٤ تم إلغاء اتفاقية الخط **الملاحي" الرورو"** RO– RO الموقعة في عهد الرئيس محمد مرسي، كما صرح اردوغان بأنه لن يعيد النظر بعلاقات بلاده مع مصر لطالما بقي محمد مرسي وانصاره حبيسوا السجون[٣٤]

وعقب الإعلان عن وفاة الرئيس محمد مرسي في سجنه في السابع عشر من حزيران العام ٢٠١٩ ، رثاه اردوغان واصفاً اياه بالشهيد و لوح في صلاة الغائب عليه بأنه لا يصدق أن ظروف وفاته طبيعية ملمحاً بقتله من جانب النظام المصري الذي وصفه بالظالم الجبان، متوعداً بإثارة الموضوع في المحافل الدولية وفي هيئة الأمم المتحدة وطالبها بالإضطلاع بمهمة التحقيق في ملابسات وفاته[٣٥]، وعند افتتاح الدورة الرابعة والسبعين للأمم المتحدة أعلن أردوغان في

كلمته في الرابع والعشـــرين من ايلول العام ٢٠١٩ عن عزمه مقاضـــاة الحكومية المصــرية لتســببها بوفاة الرئيس مرســي في ســجنه وهو ينازع في قاعة المحكمة، مؤكداً على أن عدم الســماح لأســرته بدفنه هو جرح نازف، وقد رفضــت الحكومة المصرية الاتهامات والتطاولات هذه لما فيها من تكريس لسياسة التدخل في الشأن المصــري، وعدتها القاهرة محاولة لصــرف النظر عن تدهور وضــع نظام أردوغان داخليا ودوليا لا ســيّما بعد خســارة حزبه للانتخابات المحلية، مطالبةً إياه في بيان صــحفي بأن يهتم بشـؤون حقوق الإنسـان في بلاده التي تشـير الأرقام لوجود آلاف المعتقلين السياسيين والموظفين المفصولين تعسفاً ، و أكمل البيان قوله بأن تركيا تعد اكبر ســجن للصــحفيين بالعالم، فضــلاً عن ايواء و دعم جماعات ارهابية في ليبيا وسوريا وانتهاك حقوق الاكراد، وقد ردت تركيا على ذلك رافضـةً المزاعم الواردة في البيان المصري ومشيرةً إلى أن انتقاد حقوق الإنسان في تركيا من طرف سلطة اســـتولت على مقاليد الحكم عن طريق الانقلاب هو أمر تراجيكوميدي بحد ذاته ويدعو للسخرية [٣٦].

ولم تكتف تركيا بهذا القدر بل أنها فتحت أبوابها لإيواء عناصر الإخوان المسلمين ممن صــدر بحقهم أحكام قضــائية في مصــر، ومنحتهم تصــريح بالإقامة كما جنسـت البعض منهم و دعمتهم، ودفعت بإتجاه حملة اعلامية شـرسـة ضـد نظام السيسي من خلال مجموعة من القنوات انطلق اثيرها من الأراضـي التركية وبتمويل تركي– قطري، مثل قنوات (الشرق، مكملين ، الوطن) على الرغم من أن بعضاً منها تدعي عدم تبعيتها لجماعة الإخوان المسـلمين ،إضـافة إلى منصـات عبر مواقع التواصـل الاجتماعي في الانترنت,شـنت حملة واسـعة مفندة ادعاءات النظام ومشاريعه الاقتصادية ومحرضة المجتمع المصري على اسقاطه.

من جانبها فقد اوعزت الحكومة المصــرية كذلك للإعلام المصــري للدخول على خط المواجهة ضد تركيا وبدأت الصحافة المصرية المقروءة و المسموعة و المرئية بشن حملات صحفية ممنهجة ضد تركيا طالت شخص الرئيس التركي اردوغان من

قبيل وصـــفه بالارهاب و المجرم ودعت بعض الوجوه الصـــحفية المعروفة في مصر إلى فرض عقوبات دولية على تركيا لدعمها للإرهاب وإثارة الاضطرابات في المنطقة، وتقديم اردوغان لمحكمة العدل الدولية كمجرم حرب محملين اياه مسؤولية تفشـــي الإرهاب في ســـوريا وليبيا واتهامه بالمتاجرة الدينية ودغدغة عواطف المسـلمين بتحويل متحف أيا صـوفيا الى مسـجد في تموز العام ٢٠٢٠ واطلاق اسمه على الجوامع[٣٧] ، كما بدأ الإعلام المصري بإستدعاء شواهد واحداث تأريخية ذات صـلة بحكم العثمانيين والطعن بهم وبإسـلوب سـيطرتهم على البلاد العربية لأربعة قرون، وسـاهمت الصـحافة المصـرية بإحياء الذاكرة حول مذبحة الأرمن، و توجه بابا الكنيســة القبطية تواضــروس على رأس وفد للمشــاركة بالذكرى المئوية لمذبحة الأرمن في العاصــمة الأرمنية يريفيان في نيســان العام ٢٠١٥، و ظهرت دعوات حزبية و قوى سـياسـية مصـرية تطالب بفرض حصـار على تركيا لإجبارها على الاعتراف بمذابح الأرمن التي وقعت في عهد الدولة العثمانية وراح ضـحيتها الآلاف منهم فضلا عن تشريد ما تبقى إلى دول مصر وبلاد الشام و العراق[٣٨]

رابعاً: النقاط الخلافية بين مصر وتركيا:

رافق تدهور العلاقات الدبلوماسية بين مصر وتركيا ملفات كثيرة طفت على السطح و أدت الى تعميق هوة الخلاف والقطيعة بينهما بالشكل الذي أصبح احتواءه يتطلب مراحل بحث وتفاهم طويلة، وقد تجلت ارهاصات الخلاف بين القاهرة وانقرة بالنقاط الآتية:

أ: غاز شرق البحر المتوسط

واحدٌ من ابرز الملفات الإشكالية في العلاقة ما بين تركيا ومصر، إذ يعد حوض البحر المتوسط والذي يضـم دول مصـر، وتركيا، وقبرص، اليونان، الاردن،ولبنان، وسوريا، فلسطين، (إسرائيل) من ابرز مراكز الطاقة في العالم وذلك طبقا لواقع كمية الحقول الغازية التي كشفت عنها حملات التنقيب فيه منذ العام ٢٠٠٩ والتي قدرت بحدود ٣٤٥ تريليون قدم مكعبة من الغاز، ويحتوى هذا الحوض أيضـــاً على

كميات ضخمة من الاحتياطيات النفطية تبلغ ٤,٣ مليار برميل من النفط إلى جانب كميات كبيرة ايضا من سوائل الغازات، وتشمل هذه الاحتياطيات ٢٢٣ تريليون قدم مكعبة من الغاز في حوض دلتا النيل، فضلاً عن ٩,٥ مليار برميل من الغازات السائلة، و ٧.١ مليار برميل من النفط كما يحتوى الحوض الكبير على ١٢٢ تريليون قدم مكعبة من الغاز في منطقة حوض المشرق، قبالة شواطئ تركيا قبرص، وإسرائيل، ولبنان وسوريا، وفي العام ٢٠١٠ أعلنت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية، أن حوض شرق البحر المتوسط يحتوى على ١٢٢ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي و اثنين مليار برميل من احتياطي النفط ، وبإستمرار الاكتشافات وصلَ الآن احتياطي الغاز الطبيعي فيها إلى٢٠٠ تريليون قدم مكعب من الغاز[٣٩].

وتشهد هذه المنطقة تنافساً محموماً حول الرغبة في تحقيق الإنتاج والاكتفاء الذاتي من الغاز بالشكل الذي يجعل دول حوض البحر المتوسط مركز للطاقة وليس وعاءً للاستهلاك فقط ، إذا تسعى مصر بعد اكتشاف حقل "ظهر" العملاق وبدء الإنتاج منه بشكل مبكر عما كان مخططاً له، ثم اكتشاف حقل "نور" البحري العملاق الذي يملك ٦٠ تريليون متر مكعب من احتياطي الغاز وفقاً للتقديرات المبدئية، وهو ما يعد أكثر من ضعف الاحتياطي لحقل ظهر البالغ ٣٠ تريليون قدم مكعبة إلى أن تصبح مركز إقليمي للطاقة ، مستغلةً في ذلك موقعها الجغرافي المتميز، بالإضافة إلى وجود تسهيلات نقل الغاز والزيت الخام، المتمثلة بخط سوميد الناقل للخام من البحر الأحمر إلى البحر المتوسط، إلى جانب قناة السويس، وأيضاً تسهيلات البنية التحتية من المصانع لتسييل الغاز الطبيعي وابرزها مصنع إيدكو ومصنع شركة يونيون فينوسا الإسبانية–الإيطالية[٤٠].

ولتعزيز هذا التوجه أقدمت القاهرة على توقيع اتفاق ثلاثي مع قبرص واليونان تضمن انعقاد خمس قمم بحضور الأطراف كافة في العام ٢٠١٤، وفي نيسان وكانون الأول العام ٢٠١٥، وقمتين آخريين في العامين ٢٠١٦، ٢٠١٧ تواليا

وكان من أبرز نتائج القمم الخمس الاتفاق على ترسيم الحدود البحرية بين الدول الثلاث في منطقة شرق البحر المتوسط، مما أتاح اكتشاف احتياطيات الغاز الطبيعي في المياه الإقليمية المصرية[٤١].

و قد تزامن ذلك مع محاولات مصرية ناجحة لترسيم الحدود والمناطق الاقتصادية الخالصة مع الجوار البحري لها والتي أسفرت عن توقيع اتفاقيتين مع قبرص، الأولى بشأن تحديد المنطقة الاقتصادية بين البلدين، وقد وقعت في القاهرة في ١٧ شباط ٢٠٠٣، وصدق عليها الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك في ١٢ نيسان من العام نفسه، وصدر بتطبيقها قانون رقم ١١٥ لسنة ٢٠٠٣.

والاتفاقية الثانية، وفقا لحكم محكمة القضاء الإداري، هي اتفاقية إطارية بشأن تنمية الخزانات الحاملة للهيدروكربون عبر تقاطع خط المنتصف، وقد وقعت في القاهرة بتاريخ ١٢ كانون الأول ٢٠١٣، وصدق عليها الرئيس المصري الحالي عبد الفتاح السيسي في ١١ أيلول ٢٠١٤، وصدر بسريان بنود الاتفاقية قانون مصري رقم ٣١١ لسنة ٢٠١٤[٤٢] ، وقد اقرت محكمة مصرية بشرعية وصحة إبرام هاتين الاتفاقيتين في أواخر آب العام ٢٠١٧[٤٣].

وبموجب هاتين الاتفاقيتين تم ترسيم عرض المسافة الحدودية بين الدولتين، وفقاً لخط المنتصف على امتداد متساوي الأبعاد من أقرب نقطة على خط الأساس لكلا الطرفين، وقد استبعد الطرفين ترسيم الحدود على طريقة الجرف القاري ذلك لأن عرض المسافة بين قبرص ومصر لا يتجاوز ٢٠٧ ميل وقد طبقت تلك الاتفاقية على وفق أحكام اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩، حيث نصت على تعاون الطرفين معاً في حالة وجود ثروات طبيعية ممتدة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بكلٍ منهما من أجل التوصل إلى الاستغلال الأمثل للموارد، وأنه في حالة دخول أحد الأطراف في ترسيم الحدود مع الدول الأخرى يجب عليه إخبار الطرف الآخر بذلك، وفي حالة حدوث خلاف أو نزاع بين الطرفين يتم الرجوع إلى القنوات الدبلوماسية السلمية أو الرجوع للتحكيم الدولي، كما نظمت مصر مناورات ميدوزا

٥-٩ خلال الأعوام ٢٠١٧ و ٢٠١٨ مع اليونان لتعزيز التعاون العسكري مع القوى الإقليمية و الدولية بحوض البحر المتوسط.

واستناداً إلى ذلك فقد اعترضت تركيا على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص وأكد وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو في تصريح له إنه اتفاق باطل وملغي لأنه وقع مع طرف لا يتعدى سوى كونها جزيرة لا تتمتع بوصف الدولة، وان هذه الاتفاقية تُعد تعدي على الجرف القاري التركي والشطر التركي من قبرص، ونددت بالتحركات العسكرية في منطقة المتوسط لما فيها من انتهاكات للمعاهدات الدولية، واقدمت على تعيين حدودها البحرية مع الشطر القبرصي التركي الذي لا يعترف احد به كدولة مستقلة عدا انقرة[٤٤].

وفي الرابع عشر من كانون الثاني العام ٢٠١٩ أُعلن في القاهرة عن تأسيس "**منتدى غاز شرق المتوسط**" وبحضور وزراء الطاقة في سبع دول متوسطية وهي مصر ، الاردن (إسرائيل) فلسطين، إيطاليا، قبرص ، اليونان، فيما غابت سوريا نظراً للعزلة السياسية التي تعانيها عقب احداث العام ٢٠١١، كما رفض لبنان الحضور والمساهمة بمنظمة أحد اعضاءها الكيان الصهيوني ، فيما كان لافتاً تجاهل دعوة تركيا لهذه المنظمة لعدة أسباب منها الخلافات السياسية الحادة بينها وبين القاهرة والتي كانت احد الأهداف الرئيسة لتشكيل هذا المنتدى، وليس ذلك فحسب إذ أن تركيا لديها خلافات مع غالبية الدولة المساهمة فيه، فضلاً عن عدم انضمام تركيا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ وكانت واحدة من البلدان الأربعة الرافضة لها ولصيغة المنطقة الاقتصادية الخالصة، الى جانب استخدام تركيا القوة العسكرية في الاعتداء على الشركات المنقبة عن الغاز في المتوسط وفي مناطق حدود دول الجوار لها بالشكل الذي يتعارض والغاية السلمية المرجوة من خلق المنتدى[٤٥]

واستهدف المؤسسون لهذا المنتدى إنشاء منظمة دولية تحترم حقوق الأعضاء بشأن مواردها الطبيعية بما يتفق ومبادئ القانون الدولي، وتعمل على تأسيس سوق

غاز إقليمي يخدم مصـــالح الأعضـــاء، من خلال تأمين العرض والطلب، وتنمية الموارد على الوجه الأمثل وترشـــيد تكلفة البنية التحتية، وتقديم أســـعار تنافســـية، وتحســـين العلاقات التجارية، و تعزيز التعاون من خلال خلق حوار منهجي منظم وصياغة سياسات إقليمية مشتركة بشأن الغاز الطبيعي وتعميق الوعي بذلك ، ودعم الأعضاء أصحاب الاحتياطات الغازية والمنتجين الحاليين في المنطقة في جهودهم الرامية إلى الاستفادة من احتياطاتهم الحالية والمستقبلية، من خلال تعزيز التعاون فيما بينهم ومع أطراف الاستهلاك والعبور في المنطقة، والاستفادة من البنية التحتية الحالية، وتطوير المزيد من خيارات البنية التحتية لاستيعاب الاكتشافات الحالية و المستقبلية، و مساعدة الدول المستهلكة في تأمين احتياجاتها وإتاحة مشاركتهم مع دول العبور في وضع سياسات الغاز في المنطقة، مع مراعاة الاعتبارات البيئية في عملية اكتشاف وانتاج ونقل الغاز[٤٦].

وفي الثاني والعشـــرين من ايلول العام ٢٠٢٠ تم تحويل المنتدى إلى منظمة إقليمية وذلك بُعيد توقيع الدول المؤسسة له بإستثناء فلسطين على اتفاقية بذلك، وهو ما يضـــفي طابعا رســـميا على مجموعة تســـعى إلى ترويج صـــادرات الغاز الطبيعي من منطقة شرق المتوسط.[٤٧]

وفي سياق متصل، فقد وقت مصر مع اليونان وبحضور وزير خارجيتي الدولتين اتفاقاً لترسيم الحدود في اثينا وذلك في السادس من آب العام ٢٠٢٠ واستناداً لهذا الإتفاق بات من حق مصـــر التنقيب عن النفط والغاز في المناطق الاقتصـــادية الغربية الواقعة على الحدود البحرية الخاصـة باليونان لكن دون المساس بالمناطق المتنازع عليها مع تركيا، و رغم ذلك فقد وصـــف اردوغان الاتفاقية بأنها فاقدة القيمة.[٤٨]

قُرأت التحركات المصـــرية هذه على أنها محاولة لتطويق تركيا وابعاد وجودها من منطقة المتوسط التي تشكل عصب النظرية التركية المعروفة بإسم الوطن الازرق الداعية لبســـط نفوذ تركيا على البحار المحيطة بها ولا ســـيّما البحر الأبيض

المتوسط، فضلاً عن أن اهم مشكلات تركيا الأخيرة هي الطاقة، إذ أن تركيا تعد من الدول المستهلكة والمستوردة للغاز والنفط وتعتمد في ذلك على اتفاقيات مع روسيا وايران والعراق ولا سيما في العقدين الآخرين، إذ شهد استهلاكها للنفط والغاز تنامياً ملحوظاً بفعل الطفرة الصناعية الكبيرة لها، ويقدر حجم استهلاكها للطاقة ومشتقاتها بحوالي مائة مليون طن سنوياً، ويبلغ انتاجها النفطي حوالي ٤٣ الف برميل يوميا في حين أنها تستهلك منه ٦٧٦ الف برميل يوميا، أما الغاز فيقدر انتاجها الذاتي منه ٨٩٣ مليون متر مكعب واستهلاكها منه بنحو ٣٧ مليار متر مكعب، هذا البون الشاسع جعلها تسابق الخطى لتنويع مصادر واشكال الطاقة لديها ، ومن ثم فإن التحركات المصرية بهذا الصدد كانت ضربة قاصمة.[٤٩]

وفي إطار سعيها للرد على القاهرة، فقد اقدمت الحكومة التركية في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٩ على التوقيع على مذكّرة تفاهم بشأن السيادة على المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط مع حكومة الوفاق الليبية في طرابلس المدعومة من جماعة الإخوان المسلمين المعادية لنظام السيسي، والتي أثارت امتعاض مصر واليونان لا سيّما وانها تجاهلت جزيرة كريت اليونانية مما دفع اثينا إلى طرد السفير الليبي وتوقيع اتفاقية ترسيم حدود مع مصر وصفتها تركيا بأنها غير شرعية وتنتهك الجرف القاري التركي الذي تم تضمينه في مذكرة التفاهم الليبية – التركية، إلى جانب خشية تركيا من أن ترسيم الحدود بين اليونان و دولة اخرى قد يدفعها لطلب ذات الشيء مع تركيا، والذي ستخسر بموجبه تركيا الكثير من مواقعها البحرية وذلك بالنظر الى حجم بحر إيجة وحقيقة أن الكثير من المناطق البحرية ستكون ضمن حدود البحر الإقليمي اليوناني البالغ ١٢ ميل إذا طالبت اليونان بهذا الحد في جميع خطوط الأساس لجميع أراضيها الرئيسة وجزرها ، وهذا ما دفعها لتسيير سفنها الاستطلاعية في البحر المتوسط لإجراء مسوحات ما تعتقد أنه حقها في مياه هذا البحر[٥٠]

وعليه، فإن التحركات المصرية مع الدول المجاورة كانت في ظاهرها تعاون لكن في باطنها التفاف وتقويض لدعائم تركيا في البحر المتوسط، وورقة ضغط تدفعها للعدول عن موقفها من شرعية النظام الحاكم في مصر.

ب: الأزمة الليبية

يعد الملف الليبي ومنذ حراك شباط العام ٢٠١١ الذي اطاح بنظام العقيد معمر القذافي بؤرة من بؤر التوتر التركي المصري في المنطقة، وفي بداية الثورة الليبية اتخذت انقرة موقفا هادئا من احداث ليبيا وأعلنت بأنها لن توجه سلاحها ضد الشعب الليبي، ولن تشترك بعمليات القصف الجوي التي يشنها حلف شمال اطلسي كما طالبت نظام القذافي بالنزول لرغبات الشعب وتنفيذ مطالبه، وقد استندت في موقفها هذا على ارتباطات اقتصادية مع ليبيا بغلت بحدود ٣٠٤ عقداً اقتصادياً وبقيمة ثلاثين مليار دولار انذاك[٥١]، لكنها سرعان ما حادت عن موقفها هذا وأعلنت دعمها لضربات الحلف في ليبيا و دعت القذافي للتنحي واغلقت سفارتها في العاصمة طرابلس معترفةً بالمجلس الليبي الانتقالي الذي زودته بسيولة نقدية بلغت مائة مليون دولار لدفع رواتب موظفي المناطق الليبية الواقعة تحت سيطرته مطالبةً إياه بالحفاظ على منشآت البلاد ، ونظراً للمرجعية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا ومصالحها الاقتصادية الكبيرة فكان من البديهي جداً أن تدعم تركيا صعود التيارات الإسلامية لسدة الحكم عقب انهيار حكم القذافي، وهذا ما دفعها للترحيب بتشكيل حكومة الإنقاذ الوطني في ليبيا ذات البعد الإسلامي التي تملك ظهيراً وزارياً وتشريعياً من احزاب إسلامية بشقيها السلفي والاخواني، إذ زار اردوغان مع رجال أعمال أتراك العاصمة الليبية طرابلس في السادس عشر من ايلول العام ٢٠١١ سعياً منه للمشاركة في إعادة اعمار البلاد وضمان فوز الشركات التركية بصفقات إعادة تأهيل موانئ ليبيا، كما قدمت قروض مالية لحكومة طرابلس بقيمة مائتين مليون دولار لمساعدة المجلس الانتقالي على استيعاب سلاح الثوار وإصلاح المدن الليبية.[٥٢]

ونتيجة للأنزلاق الأمني الخطير الذي عاشـــته البلاد بعد ســـقوط نظام القذافي والذي ادخلها في اتون حرب اهلية وصـراعات ميليشياوية مسلحة تفاقمت مع مطلع العام ٢٠١٤ أثر ســقوط نظام الإخوان المســلمين في مصــر، باتت ليبيا أســيرة التدخلات الخارجية الداعمة لجهوية الاصطفافات الداخلية.

على الجانب الآخر كان التوتر والفتور سمة علاقة ليبيا مع جارتها الشرقية مصر التي تفصـلها حدود تبلغ طولها ١١١٥ كم، نظرا لحياد الموقف المصـري من الثورة الليبية ، وتنظر مصر دائما لليبيا على أنها محط تهديد لأمنها، لا سيّما مع انتشار المليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية ، كما باتت ليبيا سوقاً رائجة لتجارة السلاح وعمليات تهريبه وتشـير التقديرات إلى تهريب ما يقارب العشـرة الآف قطعة سـلاح وقذائف آر بي جي في مرحلة ما بعد الثورة إلى مصـــر بما يعزز ظاهرة الانفلات الأمني، الأمر الذي دفع السلطات المصرية لشن حملة إغلاق لمنافذ تهريب السلاح مع ليبيا، وتصـــاعد الخطر القادم من ليبيا إلى مصـــر بعد الإطاحة بحكم جماعة الاخوان المســلمين في صــيف العام٢٠١٣[٥٣]. وثبتت التحقيقات وقوف الجماعات الإرهابية المدربة في ليبيا وراء حادث منطقة الفرافرة بمحافظة الوادي الجديد في مصـر والتي أودت بمقتل اثنين وعشـرين جندي وضـابط مصـري بعد الهجوم على إحدى نقاط تفتيش الجيش المصـري قرب الحدود الليبية في التاسـع عشـر من ايلول العام ٢٠١٤ [٥٤]، كما اقدمت الجماعات الإرهابية هناك على ذبح خمســـة عشـــر قبطي مصري من العاملين في ليبيا[٥٥]

وقد شـكلت هذه الحوادث دافعاً قوياً للقاهرة للتدخل في الشـأن الليبي والذي جاء داعماً للجهات المعارضـة لحكومة الإنقاذ ذات التوجه الإسـلامي، التي مثلها اللواء المتقاعد خليفة حفتر بعد ظهوره على مسـرح الأحداث في العام ٢٠١٤ حاملاً رؤية جديدة لما أسماها عملية انقاذ ليبيا ونجح بتقديم نفسه إلى الساحة الخارجية بإعتباره خصـم الإسـلاميين في ليبيا، وهو ما أكسبه دعم الإمارات ومصـر، وقد ترتب على ذلك حصـــوله على غالبية المقاعد في الانتخابات التشـــريعية التي أُجريت في

الخامس والعشـرين من تموز العام ٢٠١٤ مما سـاعده في إقامة الحكومة الليبية المؤقتة في مدينة البيضـاء و مجلسـها النيابي و مقره مدينة طبرق في شـرق البلاد التي حظيت بإعتراف اممي و دولي الأمر الذي اعطى شـرعية لهذه القوات في أن تنافس سياسياً حكومة طرابلس.

وتأسيسا على ذلك فقط اصبحت البلاد ومؤسساتها في مهب الإنقسام ما بين مجلس المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته المؤيد لحكومة الإنقاذ الوطني في طرابلس العاصـمة، ومجلس طبرق وحكومته المؤقتة في البيضـاء ، وكان من الطبيعي أن تسـتقطب أدلجة الجماعات المختلفة في ليبيا داعمين خارجين لها طبقاً لطبيعة الإتجاه، فدعمت تركيا ومن خلفها قطر حكومة طرابلس ذات البعد الإسـلامي بالسـلاح وعناصـر من المرتزقة الاجانب وخاصـة من السـوريين للقتال الى جانب حكومة طرابلس، فيما دعمت مصر ومعها الإمارات حكومة طبرق المعارضة، ليزيد الصراع في ليبيا من بعد المسافة بين القاهرة وانقرة[٥٦].

وفي السادس عشر من أيار العام ٢٠١٤ أطلق حفتر ما أسماه "عملية الكرامة" في بنغازي والشـرق الليبي عموما ضـد جماعات إسـلامية مسـلحة من بينها جماعات مقربة من الإخوان المسـلمين، كما هاجم مبنى البرلمان في العاصـمة طرابلس، ووصـف هذه العملية العسكرية بأنها انتفاضـة ضـد ما سماه "الحكومة التي يسيطر عليها الإسـلاميون، ليحصـل على دعم مصـري سياسـي وعسكري إذ نفذت طائرات حربية مصـرية ضـربات جوية في آب العام ٢٠١٤ اسـتهدفت مواقع تابعة لقوات عملية "فجر ليبيا" وهي عملية عسـكرية أطلقتها حكومة طرابلس والمنطقة الغربية في الثالث عشـر من تموز ٢٠١٤ ضـد قوات معركة الكرامة، لا سـيّما بعد المكتسـبات السـياسـية التي حققتها تلك العملية في الانتخابات التشـريعية والمعارك الميدانية التي تعززت بإصـدار برلمان طبرق قانوناً لمكافحة الإرهاب في ايلول ٢٠١٤ التي عدت فجر ليبيا و أنصـار الشـريعة تنظيمات ارهابية فيما اصـدرت المحكمة العليا في السـادس من تشـرين الثاني من العام نفسـه قراراً بحل حكومة

وبرلمان طبرق بعد طعن المؤتمر الوطني العام بشرعية الانتخابات التي لم تستوف شرط موافقة الثلثين من أعضاء المجلس بموجب بنود تعديلات الإعلان الدستوري، مما أدى إلى تأزم الوضع العام في ليبيا استدعى تدخلاً من الدول المؤيدة لأطراف النزاع الليبي، فتدخلت مصر بإسناد من قوات خاصة وطائرات حربية بعد طلبات تقدم بها مسؤولوا عملية الكرامة مكنتهم من السيطرة على شرق ليبيا بالكامل وتحرير بنغازي من قبضة الجماعات الإسلامية بحلول العام ٢٠١٥، كما ضغطت القاهرة بإتجاه تبني الجامعة العربية قراراً لدعم مجلس طبرق و قوات حفتر بصفتها رادعاً للتنظيمات الإرهابية هناك، و اطلقت في الخامس والعشرين من آب العام ٢٠١٤ مبادرة للحوار الشامل ونزع سلاح الميليشيات ومكافحة الإرهاب وتنسيق أمن الحدود بالتعاون مع دول الجوار الليبي، وتم اعتقال رئيس غرفة عمليات ثوار ليبيا في الإسكندرية شعبان هدية في كانون الثاني العام ٢٠١٤، ورداً على ذلك اختطف خمسة دبلوماسيين مصريين في طرابلس ، واشترط لتحريرهم إطلاق سراح هدية وهو ما استجابت له مصر[٥٧]

وفي السادس عشر من شباط العام ٢٠١٥ نفذت ست طائرات F١٦ من سلاح الجو المصري عمليات جوية سميت بالثأر ضد أماكن تمركز تنظيم داعش في درنة وسرت في الشرق، وقصفت ثلاثة عشر هدفاً تتبع التنظيم أدت إلى مقتل أربعة وستين من عناصر التنظيم من بينهم ثلاثة قياديين، كما شكلت الحكومة المصرية مجلس القبائل الليبية بعد اجتماعاً موسعاً للقبائل الليبية استضافته القاهرة في الفترة من الخامس والعشرين إلى الثامن والعشرين من آيار العام ٢٠١٥، بحضور اربعمائة من شيوخ القبائل الليبية، بهدف تقديم دعم شعبي للشرعية الليبية ممثلةً في حكومة طبرق ورفض أي تعاون أو حوار مع التنظيمات الإرهابية[٥٨]

وكان للتسابق الحاد بين تركيا ومصر في ليبيا أثر كبير في اخفاق اتفاق الصخيرات المبرم في المملكة المغربية في السابع عشر من كانون الأول العام ٢٠١٥ والرامي إلى تأسيس حكومة وفاق وطني انتقالية لحين إجراء انتخابات

تشـــريعية ورئاســـية وســـن دســـتور للبلاد في لم شـــمل الفرقاء الليبين، إذ تزايدت الإنقسامات السياسية في خضم عمق التدخلات الخارجية بالشأن الليبي، واستمرت تركيا في دعم قوات فجر ليبيا فيما دعمت مصر قوات حفتر الذي واصل التصعيد العسكري بهدف ارباك العملية السياسية المتعثرة وإفشال رهان التسوية و سيطر على حقول النفط في منطقة الهلال النفطي في أواخر العام٢٠١٦[٥٩]

شـهد العام ٢٠١٩ انعطافة خطيرة في مسـار التنافس التركي المصـري في ليبيا، ففي الرابع من نيسان العام ٢٠١٩ أصدر حفتر أوامره لقواته بالتحرك نحو الغرب، والســـيطرة على طرابلس، مقر حكومة الوفاق الوطني التي تدعمها الأمم المتحدة، الأمر الذي اسـتدعى الأخيرة للتحرك وطلب مسـاعدة تركيا العسـكرية، التي بادرت وعلى الفور بإرسـال معدات واسـلحة عسـكرية ، وفي حزيران من العام نفسـه أعلن اردوغان أن بلاده توفر غطاءً عسـكريا لحكومة طرابلس في إطار اتفاق تعاون بين الحكومتين، وفي اواخر العام نفســـه وقعت بين الجانبين مذكّرة للتعاون الأمني، شـــملت التدريب والتخطيط العســـكري، ومكافحة الإرهاب والهجرة غير النظامية، ونقل الخبرات والدعم اللوجستي نظير ترسيم الحدود البحرية بين الدولتين في شرق البحر المتوســـط بما يكفل لتركيا التنقيب عن مصـــادر الطاقة في المنطقة، وفي مطلع العام ٢٠٢٠ صـدّق البرلمان التركي على مشـروع قرار يسـمح بإرسـال قوات تركية إلى ليبيا لدعم حكومة الوفاق الوطني في طرابلس ، بما يتيح للحكومة التركية القدرة على إرســـال قوات إلى ليبيا، وتحديد نطاق انتشـــارها وعددها، وقد حظي مشروع القانون بتأييد ٣٢٥نائباً، وقد رجحت المساعدات العسكرية التركية لحكومة طرابلس كفة الميزان لصالح الأخيرة والتي أعلنت في الرابع من حزيران العام ٢٠٢٠ عن سيطرة تامة على الغرب الليبي وطرد قوات حفتر التي تقهقرت إلى الشمال[٦٠]، وهو ماجعل المواجهة المصـرية التركية تتخذ طابع المباشـرة اكثر من الوكالة التي كانت عليها منذ بدء التدخل في الشأن الليبي.

من جانبها اعربت مصر عن رفضها للتدخل العسكري التركي في ليبيا، ومع اعلان حكومة الوفاق عن عزمها شن هجوم عسكري لإعادة قبضتها على سرت، أقدم الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على الكشف عن مبادرة تحت مسمى "اعلان القاهرة "في السادس من حزيران تضمنت دعوة لوقف إطلاق النار على أن تقوم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بإلزام الجهات الأجنبية كافة بـــ"إخراج المرتزقة الأجانب من كل الأراضي الليبية، وتفكيك الميليشيات وتسليم أسلحتها[٦١]

وفي تصريح له في العشرين من حزيران العام ٢٠٢٠ حذر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي من مغبة تجاوز قوات حكومة الوفاق وحليفتها تركيا ما أسماه بالخط الأحمر في ليبيا وهو خط سرت – الجفرة الذي يبعد بنحو ألف كيلومتر عن الحدود المصرية، وتتوسط المسافة بين عاصمة البلاد طرابلس وبنغازي على الساحل الليبي والتي تفتح الطريق سريعا للسيطرة على حقول النفط في الشرق وقاعدة الجفرة الجوية، وفي العشرين من تموز خول البرلمان المصري جيشه بلاده حق التدخل عسكريا في ليبيا، كما أستقبل السيسي مجموعة من زعماء وشيوخ القبائل الليبية الذين منحوه تفويض للقيام بعمل عسكري وصد هجوم قوات طرابلس على سرت ، بينما أجاز برلمان طبرق لمصر التدخّل العسكري لحماية ما أسماه الأمن القومي للبلدين وفي بيانه وصف مصر بأنها العمق الاستراتيجي و التاريخي لليبيا على المستويات كافة[٦٢]

استهجن اردوغان تصريحات السيسي واصفاً تدخلات مصر في ليبيا بغير الشرعية، بيد أن مصر وتركيا لم تكونا على استعداد للدخول في حرب مباشرة قد تستنزفهما إلى جانب ما تعانيه كلتاهما من مشاكل إضافية، ولذلك فلم تتعد قوات حكومة طرابلس حاجز الخط الأحمر الذي رسمته القاهرة كما أن تدخلات الأخيرة لم تتجاوز تأمين الحدود المشتركة بين الدولتين، وفي تشرين الأول العام ٢٠٢٠ أُعلن عن اتفاق وقف إطلاق نار بين حكومة طرابلس و قوات حفتر الذي نص على انسحاب القوات المقاتلة كافة إلى معسكراتها وخروج عناصر المرتزقة الأجانب من

الأراضـــي الليبية براً وبحراً وجواً، وقد رحبت مصـــر بهذه الخطوة بينما وصـــفها اردوغان بأنها ليســـت ذات مصـــداقية مشـــككاً في مدى صـــمود الإتفاق والتزام الاطراف المتحاربة به ومتســـائلاً عن آلية خروج عناصـــر المرتزقة على هذا النحو السـريع من ليبيا الغارقة في الفوضـى[٦٣] وكان موقف الرئيس التركي هذا متوقعاً، إذ أن الإتفاق قضـى على آماله ببقاء المرتزقة السـوريين الذين نشـرهم في ليبيا آمدٍ طويل.

وفي مؤتمر جنيف المنعقد في تشرين الثاني من العام نفسه رسمت خارطة طريق لمسـتقبل ليبيا والتي تم بمقتضـاها إعادة تشـكيل المجلس الرئاسـي وحكومة وحدة وطنيـة بقيـادة المقرب من تركيـا والإخوان عبـد الحميـد الـدبيبـة أنيط بهـا توحيـد مؤسـسـات البلاد والتمهيد للأنتخابات في نهاية ٢٠٢١[٦٤] التي لم تنظم حتى الآن، وعلى الرغم من تأخر تنفيذ مخرجات المؤتمر إلى أن الجميع يبدو راغباً في بقاء الحال على ماهو عليه في ليبيا وهي حالة من الضـبابية الأمنية والسـياسـية، إذ لا حرب ولا سلام مع احتفاظ جميع الأطراف المحتدمة هناك بمواطئ اقدامها.

ج: الاصطفافات الإقليمية بين مصر وتركيا:

في إطار التوتر الذي شاب العلاقات المصرية – التركية والذي ألقى بظلاله على ملفات و قضـايا إقليمية اخرى إلى جانب ملفي غاز المتوسط والتطورات السياسية في ليبيا ، فقد تمترســـت كلتا الدولتين خلف البلدان المعادية للطرف الآخر، وقد تجلى ذلك بوضـــوح في ملف ســـد النهضـــة والعلاقات مع اثيوبيا على المســـتوى التركي، و الأزمة الخليجية والملف السوري على المستوى المصري.

فعلى المســـتوى التركي، وصـــحيح أن الاهتمام التركي بأفريقيا لم يكن وليد لحظة التوتر مع القاهرة، إنما يعود لإسـتراتيجية رسـمها حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا منذ العام ٢٠٠٢ في سياق تبنيه فلسفة الدولة المحورية المركزية لا الهامشية. وتسـعى تركيا من وراء حضـورها المتزايد في افريقيا ليس البعد الاقتصـادي فحسـب إنما ضـــمان دور مهم لها في الســـياســـة الخارجية و موازنة أدوار القوى الإقليمية

هناك، و تسخير مواقف القارة السياسية للحصول على الدعم في قضايا تركية مفصلية من أبرزها العلاقة مع مصر ، لذلك فقد عدت الجوار المصري الإفريقي وتحديدا السودان واثيوبيا بوابات للتغلغل داخل أفريقيا.[٦٥]

لم تعترض مصر كثيراً على الوجود التركي في افريقيا ، إلا أن ما بات يقلقها هو تعاظم النفوذ التركي و زيادة استثماراته في اثيوبيا ، إذ بلغ حجم الاستثمار التركي فيها المرتبة الثانية بعد الصين و بحدود اثنين مليار دولار من اصل ستة مليار دولار في عموم القارة الإفريقية ، ومنذ اعلانها عن سعيها لتنفيذ مشروع سد النهضة الذي تعقد عليه الأخيرة اماالاً جمة بجعلها مركزاً للطاقة في القارة السمراء اعربت تركيا عن دعمها لهذا المشروع الذي تعترض مصر على طريقة تنفيذه لأنه سيحرمها من حقوقها المائية و يقلص رقعتها الزراعية بنسبة تقدر بحدود ٢٥٪ ، و سارعت تركيا لتقديم المشورة الفنية كما وقعت في العام ٢٠١٥ اتفاقية تعاون مع اديس ابابا لتصدير الطاقة الكهربائية من السد وايصالها إلى دول الجوار ، وهي في قائمة الدول الممولة لسد النهضة من خلال مشروع استثماري زراعي ضخم، لزراعة مليون ومائتى ألف فدان في المنطقة المحيطة بالسد.[٦٦]

وبحلول العام ٢٠٢١ تطور التعاون الثنائي التركي الإثيوبي بشكل مقلق للقاهرة بعد اتخاذه طابع عسكري، عندما ابرمت تركيا في آب من هذا العام حزمة من الاتفاقيات العسكرية فضلاً عن تصدير الطائرات المسيرة الاثيوبية البيرقدار والتي أحدثت تغيير كبير في مجرى الحرب الاثيوبية ضد إقليم التيغراي، وزادت من معدل الصادرات العسكرية التركية إلى اثيوبيا بواقع اربعة وتسعين مليون دولار سنوياً، كما شدد اردوغان في مؤتمر صحفي بصحبة رئيس الوزراء الاثيوبي آبي احمد في العاصمة التركية انقرة على اهمية سلامة اثيوبيا واراضيها بالنسبة لتركيا[٦٧] ، وفي الصومال تمكنت تركيا من بناء اكبر قاعدة عسكرية و تجارية لها في القارة، إذ أنها ترى في الصومال بوابة للتغلغل نحو القرن الإفريقي وتمتاز هذه القاعدة بكونها موقع استراتيجي، فهي تطل على خليج عدن و تتحكم في مضيق

باب المندب كما تولت تدريب قوات عسكرية صومالية، واجرت مناورات حربية مع جيوش كينيا والصومال و اثيوبيا وهي تسعى لجعل منطقة القرن الأفريقي سوقاً رائجاً لصناعتها العسكرية[٦٨]

فُهمت التحركات التركية تجاه منطقة القرن الأفريقي عموماً و اثيوبيا خصوصاً على أنها تطويق لمصر افريقياً وبأكثر القضايا حساسية لها في العقد الاخير وهو سد النهضة، حتى لو فسرت لاحقاً على اساس أنها حق مشروع لتركيا في تطوير علاقتها واستثماراتها مع اثيوبيا ذات الثقل السياسي والاقتصادي والبشري الكبير في القرن الإفريقي وعموم القارة السمراء لكنها تبقى في دائرة المناكفات التركية لمصر التي تدور هي الآخرى في فلك المحاور المعادية لتركيا إقليمياً ودولياً.

وعلى الجانب الآخر فقد اتضح الاصطفاف المصري ضد تركيا في الأزمة الخليجية التي اندلعت في الخامس من حزيران العام ٢٠١٧ عقب اتهامات من السعودية والإمارات والبحرين لقطر بالعلاقة مع إيران وايواء و دعم جماعات ارهابية إعلامياً و سياسياً، إذ أغلقت هذه الدول حدودها ومنافذها المباشرة مع الدوحة و تقدمت بثلاثة عشر مطلباً كان ابرزها غلق القاعدة العسكرية التركية فيها، وهو ما جعل مصر تقف إلى جانب دول الخليج لا سيّما وأن العلاقات المصرية القطرية تعاني من شروخ كثيرة عقب اسقاط نظام الإخوان المسلمين في مصر، إذ تشكل قطر و تركيا جبهة واحدة ضد مصر، لذلك فقد وصف اردوغان مطالب الرباعي العربي لقطر بأنها تجريد للأخيرة من سيادتها و تدخل في شؤون تركيا وطبيعة علاقاتها مع الدول وأنها باقية في قطر لطالما لم تطلب منها الخروج، بل أنها عززت وجودها العسكري عدد وعتاد في قطر بأكثر مما هو منصوص عليه في الإتفاق العسكري بين البلدين، فصادق البرلمان التركي في السابع من حزيران العام ٢٠١٧ على مشروع قانون يجيز نشر قوات عسكرية تركية في قطر وبالفعل بدأت دفعات العسكرين الاتراك تهبط في قطر حتى بلغ عددها ثلاثمائة جندي، وهو ما رفضته دول الخليج و مصر و عدوا الأمر تهديداً لأمن الخليج[٦٩]

ولم تخل الساحة السورية من الخلافات المصرية– التركية، وعلى الرغم من أن الحضور المصري في الملف السوري محدود إلا أن الموقف المصري حيال التدخل التركي في سوريا قد تدرج مع بدء الأزمة في آذار العام ٢٠١١ إلى الدعوة للحل السلمي و منع الحلول الأمنية وتدويل القضية وصولاً إلى الدعم والمساندة في عهد حكم الإخوان المسلمين للثورة السورية، إذ أبدى الرئيس محمد مرسي تعاطفاً معها و تأييداً للموقف التركي حيالها كما فتح قنوات اتصال مع المعارضة السورية ،ومنحَ تسهيلات لإقامة شخصيات سورية بارزة وعدد كبير من المواطنين السوريين في مصر، وقبيل سقوط نظامه بوقت قصير على يد الجيش المصري أعلن مرسي عن فتح باب الجهاد في سوريا و عن خطة لإرسال مقاتلين مصرين متطوعين للقتال إلى جانب المعارضة السورية ، كما حاول إقناع الأطراف السعودية و الإيرانية والتركية للجلوس و التفاهم حول الملف السوري.[٧٠]

وبعد الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين في الثالث من تموز العام ٢٠١٣ على يد الجيش ، تبدل موقف القاهرة إزاء القضية السورية نحو دعم النظام السوري وذلك بداعي مكافحة الإرهاب والتطرف و رفض حكم الجماعات الإسلامية في سوريا، لا سيّما وأن معظم الأطراف المعارضة في سوريا كانت ذا صبغة إسلامية، ونظراً لخشية مصر خسارة الدعم الخليجي السياسي والاقتصادي الذي ساعد في القضاء على نظام الإخوان المسلمين في مصر فإن الإدارة المصرية الجديدة ممثلةً بحكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي ارتأت دعم جماعات المعارضة السورية المعتدلة وشهد العام ٢٠١٤ الإعلان عن تأسيس منصة القاهرة للمعارضة السورية ضمت شخصيات سياسية سورية ذات توجهات مدنية، وقد اعلن احد أعضائها البارزين بأن هذه المنصة تم تشكيلها بناءً على تفاهم مصري مع رئيس جهاز المخابرات السوري علي المملوك والذي ينص على ابعاد المعارضة التي تؤمن بالحلول المسلحة و تقوية الحل السلمي ويقصد بهم المدعومون من تركيا و دول الخليج والغرب، كما استضافت القاهرة في العام اللاحق وتحديداً في شهري كانون الثاني

وآيار مؤتمراً في القاهرة حضره اعضاء هيئة التنسيق الوطنية السورية المكونة من احزاب و قوى سورية معارضة لهيمنة الإخوان المسلمين على الثورة السورية، وقد رفضت القاهرة حضور أعضاء الائتلاف الوطني السوري المعارض المدعوم من لدن تركيا وقطر والمعروف بتوجهاته الاخوانية، وقد جاءت مخرجات مؤتمري القاهرة للتأكيد على ضرورة الإنتقال إلى حكم ديمقراطي مدني ذي سيادة على أساس تسوية تأريخية للشعب السوري وحصر السلاح بيد الدولة، وهذا يعني تبني القاهرة لفكرة بقاء الرئيس السوري بشار الأسد جزءاً من المرحلة الإنتقالية للبلاد، وهو ما يخالف التوجه التركي الداعي لخروج الأسد من السلطة ومحاكمته[٧١]

وتشديداً على النهج ذاته ، فقد صوتت مصر لصالح المقترح الروسي في مجلس الأمن الرامي لفصل المعارضة السورية المعتدلة عن المتطرفة في تشرين الأول العام ٢٠١٦ وهو الموقف الذي آثار امتعاض حلفاء القاهرة الخليجيين، ولا سيّما المملكة العربية السعودية التي وصفت الخطوة المصرية هذه على لسان مندوبها في مجلس الأمن بالمؤلمة، والتي ردت عليها الرياض بقطع إمدادات النفط عن مصر، بيد أن الرئيس المصري خرج في حوارٍ للتلفزيون البرتغالي لخص فيه الموقف المصري من القضية السورية، بما لا يدع مجالاً للشك بأن مصر ترى خيارها في دعم الجيش السوري في عملياته داخل الأراضي السورية وإعطاء الأولوية للحلول السياسية[٧٢]، وعندما أقدمت تركيا على شن حملات عسكرية في الشمال السوري لمحاربة المنظمات الكردية في التاسع من تشرين الأول العام ٢٠١٩ نددت مصر بذلك، ودعت لإنسحاب فوري وغير مشروط للقوات التركية من المنطقة وطالبت بعقد جلسة طارئة للجامعة العربية تبنت فيها الأخيرة وبمقترحٍ من مصر تشكيل لجنة لتقييم التدخل التركي في البلاد العربية ومنها سوريا، كما خرج وزير الخارجية المصري سامح شكري في اجتماع المجموعة المصغرة حول سوريا في الثاني والعشرين من تشرين الأول العام ٢٠٢٠ بتصريحاتٍ انتقد فيها الوجود العسكري التركي في سوريا واصفاً اياه بالتدخل الهدام و التهديد المزعزع لأمن واستقرار

المنطقة، مطالباً بعدم التسامح في مسألة تأجيج التطرف ونقل المقاتلين الأجانب ومحاولات العبث بالتركيبة الديموغرافية السورية بصورة قسرية ، وقد دحضت الخارجية التركية في بيانها اتهامات الوزير المصري معددةً اسهامات سوريا في احتواء القضية السورية من خلال استقبال ملايين السوريين على أرضها وتقديم الدعم العسكري للحفاظ على وحدة التراب السوري ومحاربة الإرهاب وتأييد المسار السياسي في سوريا متهماً مصر بحمل لواء الانظمة الرجعية على حساب تطلعات الشعوب[٧٣]

خامساً : مستقبل العلاقات المصرية–التركية

بدت مؤشرات التقارب المصري التركي منذ حزيران العام ٢٠٢٠ مدفوعة بعوامل متعددة أبرزها انكماش حدة الاستقطابات الإقليمية لا سيّما بعد المصالحة الخليجية التي احتضنتها مدينة العُلا السعودية في كانون الثاني العام ٢٠٢٠ بين قطر و دول الرباعي العربي ورغبة نظام حزب العدالة والتنمية في انقرة بإعادة تفعيل سياسة صفر المشاكل مع القوى الإقليمية العربية في المنطقة، بعد إن ادركت هي وجميع دول المنطقة ان الاصطفافات الإقليمية والتسابق الحاد بين الدول، لن يحقق نصراً لأي من الأطراف وخاصة تركيا التي خرجت من السباق مأزومة اقتصادياً وتعاني من تدهور ملحوظ في عملتها التي فقدت نصف قيمتها ومحيط تكاد تكون اغلب جبهاته مشتعلة مع أنقرة، الى جانب يقينها بأن لا طائل من المعارضة المصرية في المنفى المتمثلة بجماعة الاخوان المسلمين الذين اثبتوا فشلاً واضحاً في حشد الاعتراف الدولي بهم بعد إن تمكن النظام المصري من تصدير نفسه كممثل سياسي أوحد للبلاد على مستوى العالم وصعوبة استنساخ التجربة التركية في مصر للإختلاف المؤسساتي بين الدولتين[٧٤]

ويعد ملف غاز المتوسط أكثر الملفات الدافعة لعودة دفء العلاقات بين تركيا ومصر ويمكن أن نستشف ذلك من تصريحات المسؤولين الاتراك والتي أظهرت رغبة تركية في إعادة استئناف العلاقات مع مصر مقابل تسوية ملف الغاز في

شرق المتوسط ، وبهذا السياق فقد صرح وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو بقوله " إذا سمحت الظروف بذلك ، قد تتفاوض تركيا و مصر حول ترسيم الحدود في شرق البحر الأبيض المتوسط.

وقد تلاقت الرغبة التركية في إعادة العلاقات مع مصر إلى مسارها الطبيعي بسعي الأخيرة لتنويع مصادر الاقتصاد الأجنبي في البلاد نظراً للضائقة الاقتصادية الكبرى التي تشهدها القاهرة والتي رفعت مستوى الديون إلى سقف مرتفع للغاية جعلها تعتلي المرتبة الثانية للدول الأكثر مديونية على مستوى العالم في ظل تراجع الدعم الخليجي المادي لها، إلى جانب حاجتها إلى استئناف اتفاقية (الرورو) RO– RO لزيادة حجم الإستثمار التركي في مصر وتفعيل خط التجارة والنقل من تركيا عبر مصر إلى دول الخليج العربي من ناحية وإفريقيا من ناحية أخرى[٧٥]

بدت مؤشرات التقارب التركي المصري منذ ايلول العام ٢٠٢٠ عندما صرح اردوغان بأن لا مانع من إجراء مفاوضات استخبارتية مع مصر معرباً في الوقت نفسه من حزن بلاده من سياسة مصر في شرق المتوسط، وفي الثامن من آذار العام ٢٠٢١ ذكر متحدث الرئاسة التركية إبراهيم كالن أنه بإمكان تركيا طي صفحة جديدة من العلاقات مع مصر للمساعدة في السلام و الاستقرار الإقليميين، وفي الثامن عشر من الشهر نفسه وجهت السلطات التركية قراراً للمحطات التليفزيونية المعارضة للنظام المصري بضبط خطابها المعادي للقاهرة وتخفيف حدة النقد الموجه للسيسي مما حدا ببعضها لتصفية بثها من تركيا و الانتقال إلى اوروبا، وقد بدت هذه الخطوة مبادرة سلام طيبة من تركيا تجاه مصر، إلا أن الأخيرة قابلتها بفتور شديد ولم يرحب بها إلا وزير الأعلام بإستحياء[٧٦]

وفي آيار وايلول من العام ٢٠٢١ أُعلن عن بدء جولات استكشافية لتطبيع العلاقات المصرية التركية وقد ترأسها نائب وزير الخارجية المصري ونظيره التركي الأولى احتضنتها القاهرة والثانية احتضنتها انقرة ، وركزت على الخطوات المطلوب اتخاذها لعودة العلاقات بين الجانبين ووصفت بأنها صريحة ومعمقة، بيد أنها

توقفت في تشـرين الأول من العام ٢٠٢٢ بسـبب الخلافات حول البقاء العسـكري التركي في ليبيا، إلآ أن العلاقات بين الدولتين تصـــاعدت بوتيرة ســـريعة عقب مصـافحة السيسـي واردوغان على هامش افتتاح كأس العالم في قطر في العشرين من تشـرين الثاني العام ٢٠٢٢ و صـرح اردوغان بأنه تحدث مع السـيسـي قرابة النصف ساعة واكثر[٧٧]

كما كان للزلزال الذي ضـرب سـوريا وتركيا في شـباط العام ٢٠٢٣ أثر كبير في إعطاء دفعة معنوية للعلاقات بين البلدين بُعيد التضامن الكبير الذي اظهرته مصر لتركيا إذ اتصـل السـيسـي بأردوغان معزياً كما زارَ وزير الخارجية المصـري سـامح شكري تركيا متفقداً اماكن الزلزال المتضررة.

وقد توجت كل هذه التحركات برفع مسـتوى التمثيل الدبلوماسـي بين مصـر وتركيا لدرجة السـفراء في الرابع من تموز العام ٢٠٢٣ ، وفي الرابع عشـر من ايلول العام ٢٠٢٤ زار أردوغان العاصـمة المصـرية القاهرة مؤكداً على أهمية مصـر لتركيا التي تشاطرها التاريخ و الجغرافية والبحر المتوسط ذي الأهمية المتزايدة في المعادلة العالمية ، واصـــفاً الرئيس المصـــري بالأخ المحترم[٧٨]، لتبدأ صـــفحة جديدة من العلاقات بيت الدولتين بعد قطيعة دامت احد عشرة عاماً.

مما لا شـك فيه أن الزيارة الاخيرة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى القاهرة تمثل إعادة ضـبط لمسـار العلاقات بين تركيا و مصـر وعلى مخرجاتها يتم تحديد طبيعـة الخطوات اللاحقـة لتطوير العلاقـات بين الـدولتين، ويبـدو إن هنـاك إرادة ملموسـة من كلتا الدولتين للمضـي قدماً في إعادة الشـراكة بينهما، لا سـيّما و أنهما فاعلان رئيسـيان في قضـايا إقليمية عديدة في ليبيا و شـرق المتوسـط و السـودان، إذ أنهما يدعمان الجيش السـوداني في معاركه ضـد قوات الدعم السـريع منذ نيسـان العام ٢٠٢٣ بالسـلاح والمسّيرات وجهود الوسـاطة إضـافة إلى المتغير الذي شـــهدته المنطقة في أواخر العام ٢٠٢٣ المتمثل بعملية طوفان الأقصـــى والعدوان الصهيوني على غزة، إذ أن القضية الفلسطينية كانت ولا زالت محور مهم

لدى مصـر بحكم القرب الجغرافي منها والارتباط القومي والديني و لدى تركيا بحكم علاقتها الوطيدة مع حركة حماس الفلسـطينية و فصـائل الجهاد الإسـلامي في غزة.

كما أن التقارب الدبلوماسي بين تركيا و مصر من شأنه أن يسد الفجوات في الاستراتيجية الإقليمية للولايات المتحدة الأمريكية ويفسح الآفاق لتطوير الشراكات مع الإتحاد الاوروبي في قضـايا الهجرة و تدفقات اللاجئين و تلبية احتياجات دول الإتحاد من الطاقة و الغاز في شـرق المتوسـط بعد زيادة كميات نقله عبر موانئ مصـر و تركيا لحاجة اوروبا الكبيرة لأسواق طاقة جديدة تعوض غاز روسيا الذي انقطع امداده بُعيد اندلاع الحرب مع اوكرانيا في العام ٢٠٢٢ وافسـاح المجال بفرص أكبر لعمل الشركات الاوروبية في استخراج الغاز من شرق البحر الأبيض المتوسط.

ولا يمكن أن نغفل العامل الاقتصـادي و أثره في تطوير العلاقات بين الدولتين، كما أن إدارة أردوغان التي تعاني من انخفاض حاد في التأييد الشـعبي لم تعد قادرة على المغامرة بعلاقات انقرة الخارجية التي تسـببت لها بإنعزال اقليمي وهي ورقة اسـتثمرتها جيداً أحزاب المعارضـة التركية لصـالحها و في تدعيم ارضـيتها على حساب السلطة الحاكمة و جماهيرية حزب العدالة والتنمية.

مما سـبق يتضـح بأن مكتسـبات التقارب أكبر بكثير من مكتسـبات القطيعة الدبلوماسـية بين مصـر و تركيا وهو ما يدفع بإتجاه ترجيح اسـتمرار التعاون بين الدولتين في المستقبل القريب.

الخاتمة:

اتسـمت العلاقات المصـرية–التركية تاريخياً بمحطات خلاف و وفاق متعددة، تباينت ما بين قطع العلاقات والهدوء والتركيز على التعاون الاقتصـادي بين الجانبين أكثر من التداخل السـياسـي ولاسـيما في الثلاثين عاماً التي سـبقت ثورة الخامس والعشرين من كانون الثاني العام ٢٠١١، والتي تعمقت اكثر بفعل سياسة

تصـــفير المشـــاكل التي انتهجها حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا منذ العام ٢٠٠٢ ، هذا المبدأ الذي تغلغلت من خلاله تركيا لمصـــر بأجندات ناعمة كان الاقتصاد على رأسها.

لقد تزامنت محاولات الصـعود التركي المتجددة مع ما سـمي بالربيع العربي والذي كانت مصـــر احد أهم محاوره الأســاســية، مما اعطى دفعة لأنقرة لتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط، الذي كان يعاني من فراغ دولي نجم عن اهتزاز فجائي للأوضـاع فيها ، في الوقت الذي كانت فيه اوروبا واميركا تدوران في مشاكل داخلية حادة ولم يعد الشرق الأوسط على رأس أولوياتهما.

كما شكل صـعود الإخوان المسلمين للسلطة في مصـر مفتاح للتغول التركي فيها وفي عموم المنطقة بل وحتى القارة الإفريقية، لا سـيّما مع تنامي ظاهرة الإســلام السياسي في اعقاب الثورة الذين وجدوا مساحة للمشاركة السياسية، ومن ثم فقد بنت تركيا اسـتراتيجيتها على هذا الاسـاس لتجد في ذلك فرصـة تأريخية سـانحة تعلن من خلالها هيمنتها على عموم المنطقة بما يُعيد لها مكانتها على المستوى الدولي، وفي الشرق الأوسط تحديداً و التي أفلت بعد سقوط الدولة العثمانية، خاصـة وأنها كانت تقدم نفسـها على أنها الأُنموذج الأمثل للبلاد العربية بنظامها الناجح في خلط الإسلام والديمقراطية والسوق الحر ، بيد أنها لم يكن بحسبانها ان تفقد في غضـون ســـنة واحدة حليفها الجديد في القاهرة وبتدخل من الجيش مما أعاد الى الاذهان عقدة الاتراك الازلية المتمثلة بتاريخ طويل من الانقلابات العســكرية، الأمر الذي اصـبح هاجسـاً مقلقاً لها ولشـخص اردوغان وهذا ما يفسـر التعديلات الدسـتورية التي قوضـت سلطة الجيش التركي بعد اسقاط حكم الإخوان المسلمين في مصـر كما لو أنها تلقت إشارة بإحتمال تكرار ذلك على ارض تركيا، وبهذا الصدد أعرب وزير الخارجية التركي آنذاك احمد داوود أوغلو عن خشـيته من تأثر دول المنطقة بما حدث في مصر، وعطفاً على ذلك فقد حذر أردوغان في معرض كلمته لمناسبة وفاة محمد مرسـي من أن أمثال القيادة المصـرية لازالوا موجودين في تركيا، بل

أنه شبه المعارضة التركية المحلية والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بأنهما بيادق مؤامرة عالمية ضد حركات الإسلام السياسي السُني.

وعلى الصعيد الإقليمي فإن سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر قد خلط الترتيبات التركية اللاحقة لمرحلة ما بعد (الربيع العربي)، ونسف محاولاتها للهيمنة على المنطقة سياسياً ، وأفسد مشروعها في تمكين قوى الإسلام السياسي من مفاصل الحكم، لذلك فقد جاءت التصريحات التركية فاقدة للصواب وبصورة بعيدة تماماً عن الدبلوماسية نظراً لحجم الضرر الكبير الذي شهده مشروعها في المنطقة ، لكن على الجانب الآخر نجد أن القيادة المصرية تصرفت بخطوات دقيقة و محسومة وبعيدة عن جعجعة التصريحات الفارغة ، مطوقةً مصالح تركيا في المنطقة ولاسيما في ملف الغاز الذي يُعد حديث الساعة في دوائر الحكم في انقرة، ومع محاولات التقارب الأخيرة نجد أن الكفة تميل لصالح مصر مع تنازل واضح من اردوغان عن دعم جماعة الاخوان المسلمين وإقرار ضمني بشرعية النظام المصري التي رُفضت من جانبها مراراً، وبما أن السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط قد تشكلت وقف المعيار البراغماتي القائم على المصالح والاعتبارات السياسية الداخلية، فإن سعي اردوغان لمد جسور العلاقات مع مصر جاءَ استجابةً للعامل الاقتصادي الأكثر إلحاحاً له، لذلك نجد أن بوادر التنازلات لإعادة رآب صدع العلاقات مجدداً جاءت من تركيا وبتنازلات ملحوظة لأنها تتفاوض من منطق ضعف، لكن من الواقعية أن نقول أن التقارب المصري التركي الحالي هو تقارب محدود يخدم الحاجة التركية الاقتصادية و الرغبة في انخراط تركيا في مفاوضات غاز المتوسط لا سيّما وأن التعاون الاقتصادي بين الدولتين آخذ في التزايد حتى في سنوات القطيعة السياسية بالشكل الذي قفز بقيمة التبادل التجاري بين الدولتين إلى العشرة مليار دولار، وهذا ما يفسر سبب تأكيد اردوغان في كلمته إبان زيارته للقاهرة مؤخراً بأن الاقتصاد و التجارة قاطرة تعاون بين البلدين.

الهوامش

[١]– فاضل بيات ، الدولة العثمانية في المجال العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١٥١.

[٢]– احمد عبد الرحيم مصطفى، علاقات مصر بتركيا في عهد الخديو اسماعيل ١٨٦٣–١٨٧٩، دار المعارف، القاهرة، ص١٧٩– ١٨٠.

[٣]– محسن محمد، أصول الحكم تاريخ مصر بالوثائق البريطانية و الأميركية، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٨٠، ص١١٣.

[٤]– صحيفة الأهرام، القاهرة، العدد ٢٤٧٢٣، ٥ كانون الثاني ١٩٥٤، ص١.

[٥]– احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي، الدار الوطنية للتوزيع و الإعلان، بغداد ١٩٨١، ص ٢٣١؛ محمود علي داوود، العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها، مجلة المستقبل العربي، القاهرة العدد٤٥، تشرين الأول ١٩٨٢، ص٦٦.

[٦]– احمد فارس ، رؤية عبد الناصر للنظام الإقليمي العربي ١٩٥٢– ١٩٥٥، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢٠، ١٩٨٨، ص٣٣.

[٧]– رؤوف عباس حامد و آخرون، حرب السويس بعد أربعين عاماً، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٣٢.

[٨]– جلال عبد الله معوض، العلاقات التركية– الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينات، مجلة شؤون عربية، القاهرة ، العدد ٨٨، كانون الأول ١٩٩٦، ص١٣٢.

[٩]– وليد رضوان ، العلاقات العربية – لتركية، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، بيروت ، ٢٠٠٦، ص ١١٩.

[١٠] –Aisha Jules Sevier, the compatible ally? Turkey and the West in the Middle East ١٩٥٤–١٩٥٨, Journal of Middle Eastern Studies, London, Issue ٢, Volume ٣٤, December ١٩٩٨, p. ٨٢ ; ايمان عبد الله حمود، العلاقات المصرية التركية من عام ١٩٥٦ إلى عام ١٩٦٠، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد، العدد١٠٢ ،كانون الأول ٢٠١٢، ص١٤٨.

[١١]– حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي ، المشكلات العالمية المعاصرة ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٨، ص ٤٤٢.

[١٢]- عبد المجيد فريد، الندوة الدولية الثالثة (تركيا والعرب) درهام- إنجلترا ١٤- ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٤٥، تشرين الثاني ١٩٨٢، ص ١٥٩.

[١٣]- ولاء محمد طاهر عبد السلام، الموقف التركي من الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨- ١٩٦١، مجلة كلية الآداب جامعة بني سويف، العدد ٥٤، كانون الثاني ٢٠٢١، ص ٢٩٣.

[١٤]- عمار عبد الرضا ماهود الزبيدي، العلاقات التركية المصرية ١٩٨٠- ١٩٩٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة ، ٢٠١٨ ص ٦- ٧.

[١٥]- شذى فيصل رشو العبيدي، تركيا وقضايا المشرق العربي ١٩٦٧- ١٩٨٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٥، ص ٢٧.

[١٦]- عمار عبد الرضا ماهود الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٤٠- ٤٢.

[١٧]- مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٥٨، تشرين الأول ١٩٧٩، ص ٢٠٢.

[١٨]- إرسين كالايسي اوغلو، السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمي و التعاون في الشرق الأوسط: العلاقات العربية – التركية .. إلى أين؟ ، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢٤٢، نيسان ١٩٩٩، ص٤١.

[١٩] -Zia Meral, Turkey and Egypt: Misconceptions and Missed Opportunities, Tahrir Institute for Middle East Policy, Washington, May ٢, ٢٠١٤.

[٢٠]- وحيد عبد المجيد ، نهاية الإهانة: ثورة ٢٥ يناير ضد النظام الهش في مصر ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة ، العدد١٨٤، نيسان ٢٠١١، ص٦٢- ٦٣.

[٢١]- محمد عبد القادر خليل ، تركيا و ثورات " الربيع العربي" ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ،حزيران ٢٠١٢، ص٣.

[٢٢] -Jack Schenker, Turkish Prime Minister rallies Arab world in Cairo and demands recognition of Palestine, The Guardian, London, September ١٣, ٢٠١١ .

[٢٣] -Sedat Ergin, a powerful blow to the demand to change the course of history. The Daily News, New York, July ١٥, ٢٠١٣ .

[٢٤] -Beatrix Votke-Campbell and Hilke de Sauvage Nolting, Turkey as a Normative Power in Relations with the Muslim Brotherhood during the

Arab Spring, Journal of International Studies, London, Volume ١٩, Issue ٧٤, ٢٠٢٢, p. ١٠; Tim Arango, Turkey and Egypt Seek Alliance Amid Unrest in the Region, The New York Times, October ١٨, ٢٠١٢.

[٢٥] –Sinem Aydin Dozgit, The Echoing Friendship between the Justice and Development Party in Turkey and the Muslim Brotherhood in Egypt, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, July, ٤, ٢٠١٣.

[٢٦] –Tariq Hamid Mejbal Al-Issawi, Egyptian-Turkish Economic Relations ٢٠١١-٢٠١٣, International Journal of Health Sciences, London, Issue ٨, ٢٠٢٢, pp. ٥٣-٧٥.

[٢٧]–Tim Arango, Turkey and Egypt Seek Alliance Amid Regional Turmoil, New York Times, October ١٨, ٢٠١٢.

[٢٨] –Amr Mahmoud Al-Shobaki, How did the Brotherhood's rule fall?, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, August ١, ٢٠١٣.

[٢٩] –Soner Cagaptay and Mark Sievers, Turkey and Egypt's Great Game in the Middle East, The Washington Institute for near East policy, Washington, March ٨, ٢٠١٥ .

[٣٠] –Abigail Hauslohn, The Egyptian Army Deposits morsi and Suspends the Constitution, The Washington Post, Washington, July ٣, ٢٠١٣ .

[٣١] –Daniel Dombey, Erdogan attacks West's response to Morsi's ouster, Financial Times, London, ٥ July ٢٠١٣ .

[٣٢] –The Turkish Ambassador returns to Egypt, New Zealand Herald, Wellington, September ٤, ٢٠١٣.

[٣٣] –Heather Saul, Egypt expels Turkish ambassador, The Independent, London, November ٢٣, ٢٠١٣.

[٣٤]– مالك عوني، اشتباك الجغرافية السياسية. الصدام الحتمي بين العثمانية الجديدة واستعادة القوة المصرية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٢١٩، كانون الثاني٢٠٢٠، ص ٢٠٢

[٣٥] –Turkish President Says Morsi Did Not Die Naturally, Associated Press, June ١٨, ٢٠١٩.

[٣٦] –Mohamed Hanafi, How Egypt responded to Erdogan's statements at the United Nations, Al–Monitor, October ٤, ٢٠١٩ .

[٣٧]– خلف قاطرة السياسة.. تحوُّل معالجات الإعلام المصري للشأن التركي بين عامي ٢٠١٣ و٢٠٢٣ ، مركز انسان للدراسات الاعلامية، ٢٠ آيار ٢٠٢٣.

[٣٨]– عبد الرحمن ابو الغيط ، تبنٍّ مصري للأرمن وتبرؤ من سليم الأول، الجزيرة نت، ٢١ نيسان ٢٠١٥.

[٣٩]– ابراهيم نوار، غاز المشرق : خريطة جديدة للطاقة في منطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٨٨، نيسان ٢٠١٢، ص١٢–١٣.

[٤٠]– نهى الشريف، مساعي الدولة المصرية في شرق المتوسط لتعزيز مصادر الطاقة، مجلة الديمقراطية ،القاهرة، العدد٨٥، ٢٠٢٠، ص ٨٠.

[٤١]– منى سليمان، التحالف المصري اليوناني القبرصي وتغيير موازين شرق المتوسط ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد، كانون الأول ٢٠١٧.

[٤٢]– محمد شوقي عبد العال، ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصر وقبرص واثرها على ثروات مصر في المنطقة، مجلة آفاق سياسية، الدوحة، ٢٠١٤ ص ١٦.

[٤٣]– عزيزة عبد الغزي، مستقبل اقتصاديات الغاز الطبيعي في مصر، دراسة مقارنة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، القاهرة ، العدد ١، ٢٠١٨، ص ٣.

[٤٤]– مساعد عبد العاطي الشتيوي، الوضع القانوني لترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٢١٢، نيسان ٢٠١٨، ص ٢١٢–٢١٣؛ ايمان زهران ، تركيا وعسكرة التحالفات في شرق المتوسط، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٢١٩، كانون الثاني ٢٠٢٠، ص ١٦٤.

[٤٥] –Tibet Gur and Pinar Ipek, Turkey's Isolation from the East Gas Forum: Intellectual Mechanisms and Material Interests in Energy Policy, Journal of Turkish Studies, Issue ١, Volume ٢٣, May ١٦, ٢٠٢١.

[٤٦]– محمد قنديل ، منتدى غاز شرق المتوسط... الدوافع والأهداف، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٦ ، ٢٠٢٠، ص ٢٣٥.

[٤٧]–Eastern Mediterranean countries officially establish a gas forum in Egypt, Reuters, September ٢٢,٢٠٢٠.

[٤٨]– مصطفى صلاح، تداعيات التوافق كيف أثر اتفاق مصر واليونان ، افاق سياسية، الدوحة، العدد ٦١، ٢٠٢٠، ص٥٣.

[٤٩]– بشير عبد الفتاح، السياسة الخارجية التركية وقضية تأمين الطاقة ، مجلة السياسة الدولية ،القاهرة، العدد ١٨٢، تشرين الأول ٢٠١٠، ص ١١٨.

[٥٠]– تصاعد الدور التركي في ليبيا : الأسباب والخلفيات والنتائج وردات الفعل، المركز العربي للأبحاث والدراسات ، سلسلة تقدير موقف ، الدوحة، ٧ كانون الثاني ٢٠٢٠، ص٢.

[٥١] –Mahmoud Khalifa, Turkish Foreign Policy in the Middle East after the Arab Spring, Journal of International Relations and Diplomacy, University of Lincoln, Volume ٥, Issue ٢, February ٢٠١٧, p. ١٠٥.

[٥٢]– خالد عبد العظيم ، العثمانية الجديدة: تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٨٧، كانون الثاني ٢٠١٢، ص ٢٦.

[٥٣]– خالد حنفي علي، الجوار القلق تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٨٨، نيسان ٢٠١٢، ص ١١٨.

[٥٤] –Erica Wing, Egypt's Security and the Libyan Civil War, The Washington Institute for Near East Policy, Washington, April ١٧, ٢٠١٦.

[٥٥] –Ji Wang, Islamic Forces Political Rearrangement in Libya and Exiles in Cairo World Politics Review, Volume ٣, April ١, ٢٠١٧, p.٤٨.

[٥٦]– خالد حنفي علي ، مسارات التحول في النزاع الليبي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٩٩، كانون الثاني ٢٠١٥، ص ١٥٣.

[٥٧]– ايمان رجب، السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات الإقليمية.. والحاجة إلى إعادة تموضع، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٢٠٥، تموز ٢٠١٦، ص ١٥– ٢١.

[٥٨]–David D. Kirkpatrick, Egypt Launches Airstrike in Libya Against ISIS Branch, The New York Times, February ١٦, ٢٠١٥.

[٥٩]– كامل عبد الله، ليبيا بين مفارقات المشهد الداخلي و المواقف الإقليمية والدولية مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٢٠٥، تموز ٢٠١٦، ص ١٥٠–١٥٢.

[٦٠]– خالد حنفي علي ، الحسابات المتداخلة للأنخراط التركي في النزاع الليبي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٢١٩، كانون الثاني ٢٠٢٠، ص ١٤٣.

[٦١] –Ben Fishman, Transformation in Libya Requires More Active US Engagement, Washington Institute for Near East Policy, Washington, June ١٠, ٢٠٢٠.

[٦٢]–Khaled Hassan, Al-Sisi mobilizes tribes to support Egyptian intervention in Libya war, Al-Monitor, July ٧, ٢٠٢٠.

[٦٣] –Declan Walsh, Libya Ceasefire Raises Hopes for Full Peace Agreement, The New York Times, October ٢٣,٢٠٢٠.

[٦٤]–Frederic Bobin, The Fragile and Almost Ambiguous Peace in Libya, Le Monde, September ١٢,٢٠٢٣.

[٦٥]– نورا فخري انور، السياسة الخارجية التركية تجاه أفريقيا ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٢١٩، كانون الثاني ٢٠٢٠، ص ١٩٠.

[٦٦]– عبد القادر محمد علي ، حدود التنافس الإقليمي على النفوذ في إثيوبيا، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة، ١٩ نيسان ٢٠٢٢، ص ٢.

[٦٧] –Declan Walsh, Foreign Drones Tip Balance in Ethiopia's Civil War, New York Times, December ٢٠, ٢٠٢١.

[٦٨]– نورا فخري انور، المصدر السابق، ص ١٩٢.

[٦٩]– محمود الرنتيسي ، السياسة التركية تجاه أزمة قطر وجيرانها: جمع القوة المتوسطة بين أدوات القوة الصلبة والناعمة، مجلة دراسات الشرق الأوسط، كانون الثاني ٢٠٢٠، ص ٢٨٨.

[٧٠] –Muhammad Maher, Egypt and Assad: Calculation, Pragmatism, and Ethics, Washington institute for East Policy – Fikra Forum, Washington, July ٢٥, ٢٠١٨.

[٧١] –Aya Aman, Cairo's Changing Position on the Syrian Crisis, Al-Monitor, June ٢٥, ٢٠١٥.

[٧٢]– ابراهيم بدوي، الموقف المصري من الأزمة السورية واعادة الاعتبار الى الدكتاتورية العربية، موقع اكاديميا،٢٠١٨، ص ٦.

[٧٣] –George Mikhail, Egypt intensifies its efforts to return Syria to the Arab embrace, Al–Monitor, November ٤, ٢٠٢١.

[٧٤]– محمد العربي ، معضلة الليرة والجنيه ، هل يحفز الاقتصاد المصالحة بين تركيا ومصر، الجزيرة نت، ٢٦ نيسان ٢٠٢٢.

[٧٥] –Majed Atef, Turkish–Egyptian relations after Erdogan's sacrifice of the Muslim Brotherhood, Washington Institute for Near East policy, Washington, March ٢٥, ٢٠٢١.

[٧٦] –Anchal Fuhr, The Muslim Brotherhood's Survival Is Now in Question, Foreign policy, Washington, August ٢٠٢٣; Laura Bittle and Andrew England, Egyptian Exile Media Under Pressure from Erdogan's Regional Reset, Financial Times, London, ١١ May ٢٠٢٢.

[٧٧] –Turkey has given up on promoting political Islam abroad, The Economist, London, ١٦ January ٢٠٢٣.

[٧٨] –Ezgi Akin, Erdogan receives an official reception in Egypt and describes Sisi as a brother, Al–Monitor, February ١٤, ٢٠٢٤.